

**أثر التحول السياسي على عملية بناء الدولة
إدارة العملية الانتقالية في العراق بعد عام
٢٠٠٣**

الباحث / علي عايد عبد الله

قسم العلوم السياسية - كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د / عبدالسلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
عميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د / إسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
عميد كلية التجارة سابقا – جامعة أسيوط

نبذة:

تبحث هذه الدراسة التحول السياسي وأثره على عملية بناء الدولة في العراق، جاءت هذه الدراسة من أجل التركيز على ما يصيب أجهزة ومؤسسات الدولة في فترات التغيير والتحول السياسي وخاصة العنيف منها، بما يصحبه من اختلال توازن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن انهيار قدرة أجهزة ومؤسسات الدولة وإصابتها بالشلل التام؛ مما يفرض إجراء مراجعة جذرية لهذا الواقع المضطرب وإعادة بناء مؤسسات الدولة بما يتوافق وخصوصية العراق كحالة دراسة، من منطلقات جديدة واضحة المعالم والاهداف والآليات بحيث تسهم في مواجهه التحديات والإشكالات التي تفرزها العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول السياسي. بالإضافة إلى استكشاف الطرق التي لها يمكن من خلالها رفع أداء وكفاءة مؤسسات الدولة ودفعها إلى التحرك من جديد في المسارات الصحيحة.

Abstract:

This study examines the political transformation and its impact on the state-building process in Iraq. It comes to focus on what afflicts the state's institutions during the periods of political change and transformation, especially the effect of the violent ones. As well as the collapse of the capacity of organs and institutions The state and its complete paralysis; Which imposes a fundamental review of this turbulent reality and the rebuilding of state institutions in line with the privacy of Iraq as a case study, from new starting points, milestones, and mechanisms that work in facing the challenges and problems that internal and external factors produce in the process of political transformation. In addition to exploring ways in which the performance and efficiency of state institutions can be raised and pushed to linkage again in right paths.

المقدمة:

لا يزال السؤال حول ما آلت إليه إدارة العملية الانتقالية في العراق بعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً بحاجة إلى إجابة، حتى في ظل التطورات الحادة التي تشهدها المنطقة العربية في الفترة الأخيرة على صعيد التحولات العنيفة. فالمتابع للتطورات الجارية في العالم العربي يلاحظ وجود إشكالية استمرت لفترة طويلة، وهي أنه رغم الانحسار المتزايد للاستبداد في العالم لصالح نظم حكم ديمقراطية فإن نموذج الحكم الدكتاتوري أو الفردي بأي صورة كانت استمر ولا يزال هو السائد لنظم حكم في الدول العربية مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها وهو ما يؤثر بصورة أوبأخرى في فاعلية عمليات بناء الدولة التي تتم عقب التحولات السياسية في العالم. فمن أين جاءت هذه الخصوصية العربية، وهذا الاستثناء الذي استعصى على موجة الديمقراطية التي اجتاحت دول العالم خاصة خلال السنوات الماضية؟

لقد وصلت تلك الموجة إلى أمريكا اللاتينية رغم دكتاتوريتها الشرسة وآسيا بكل ذلك التنوع الديني والإثني والثقافي، ودول أفريقيا ذات الأنظمة التقليدية. في حين اعتادت الدول العربية مقاومة أي تأثير كما كانت تلجأ للمناورة والانحناء مؤقتاً وتطمح للتغيير القادم دون اللجوء إلى مضمونه. وفي أحيان أخرى تخرج ترسانة من الأسلحة الدينية والثقافية والقومية لتمنع التغيير من الاقتراب من أسوارها التي لم تعد حصينة، ولكنها قد تشوش وتربك من لا يعرف قيمتها من الداخل.

ولم يكن العراق استثناء من ذلك وإن كانت عملية التحول السياسي التي مر بها كان نتيجته تدخل خارجي بالقوة العسكرية، ونتج عنه تحول سياسي عنيف أزال النظام الحاكم وانهارت على إثره كافة مفاصل الدولة، وذلك بعد عقود من نظام حكم اتسم بقدر عالٍ من الشمولية وسيطرة الحزب الواحد، حيث تركزت السلطة في حزب البعث بمعاونة كافة القوى السياسية الاجتماعية التي دارت في فلكه سياسياً وأيديولوجياً.

وقد كان لسقوط نظام صدام حسين تأثير على كافة مفاصل الدولة بل والمجتمع في العراق أيضاً؛ حيث لم تقتصر تلك التغييرات على مكونات النظام السياسي بمؤسساته، بل طالت أيضاً كافة مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية في العراق، كما طرأت تغييرات على هيكل النظام الاقتصادي في العراق بفضل التغيير في طبيعة الطبقة الحاكمة، فضلاً عن التغيير الذي طرأ على طبيعة المؤسسة العسكرية وتكوينها وتداعيات ذلك على الحالة الأمنية المنفلتة التي كان لها الدور الأبرز في تعقد كافة المسارات السياسية التي شهدتها العراق سواء من خلال وقوعه فريسة في أيدي

التنظيمات المتطرفة أوحى اندلاع موجات الغضب الناجمة عن فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. سوف يتناول هذا البحث مظاهر التغير التي طرأت على كافة جوانب الحكم في العراق سواء من الناحية الدستورية والسياسية، أو على مستوى النخبة الحاكمة أوحى على مستوى الثقافة السياسية التي لم تكن بمنأى عن المؤثرات السياسية والأمنية بالعراق فيما بعد ٢٠٠٣. لذا تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الإشكالية التي واجهت بناء الدولة في العراق في ظل الوجود العسكري الأمريكي من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.
- تسليط الضوء على أسس ومقومات بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣.
- التطرق للمعوقات التي واجهت هذا التحول منذ ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨.
- التعرف على المتطلبات والشروط اللازمة لبناء الدولة في العراق.
- التعرف على الخبرات الدولية السابقة لعمليات بناء الدول بعد التحول.
- تحليل العوامل الداخلية والخارجية في عملية إعادة بناء الدولة في العراق. ومن أجل الإحاطة أكثر بأهداف الدراسة نطرح التساؤلات التالية

التساؤل الرئيس:

ما أثر عملية التحول السياسي على عملية بناء الدولة في العراق؟

التساؤلات الفرعية

- ما الإشكاليات التي واجهت عملية بناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣؟
- ماهي المتطلبات والشروط اللازمة لبناء الدولة في العراق؟
- ماهي التحديات والفرص المتاحة أمام عملية بناء الدولة في العراق؟
- ماهي أولويات مجالات الإصلاح في العراق؟

منهجية الدراسة:

وهنا سوف يتم الاستفادة من ظاهرة التكامل المنهجي وعلى ذلك سيتم الاعتماد على:

- **المنهج المؤسسي:** وذلك لدراسة المؤسسات السياسية في عملية مراحل التحول السياسي من حيث التنظيم والتشكيل والاختصاص والوظيفة بعد عام ٢٠٠٣م.
- **منهج تحليل النظم:** تعتمد الدراسة على هذا المنهج بوصفه الأكثر ملاءمة لموضوعها دراسة بناء الدولة في العراق وسوف نستخدم في هذه الدراسة منهج تحليل النظم لديفيد إيستون ويتعامل هذا المنهج مع أي ظاهرة سياسية على أنها نظام له حدود تميزه عن البيئة التي يعمل

فيها، يؤثر فيها ويتأثر بها عن طريق ما يرد إليه من مدخلات قد تكون في صورة ضغوط أوتأييد ومساندة، ومخرجات بعد تفاعله مع المدخلات قد تأخذ صورة قرارات وسياسات أو سلوكيات فعلية، ومن تغذية مرتدة تنقل إليه المعلومات عن مدى ملاءمته للمخرجات أو استجابته للمدخلات.

■ **منهج التحليل المقارن:** وذلك للمقارنة بين عمليات بناء الدولة ومعوقتها من ناحية، والمقارنة مع الدول التي مرت بظروف مشابهه من التحولات والتغيرات السياسية الجذرية والعميقة.

تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى أربعة محاور إلى جانب المقدمة والخاتمة: يشكل المحوران الأول والثاني الإطار النظري حيث يشتملان على مناقشة موسعة لمفاهيم بناء الدولة والتحول السياسي، وكذلك الأطر والمداخل النظرية الخاصة بعمليات بناء الدولة، بالإضافة إلى المحددات وأنماط بناء الدولة في ظل التحول السياسي. أما المحور الثالث فيتناول أزمة عملية بناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣. في حين يتناول المحور الرابع والأخير التحديات والفرص المتاحة لعمليات الإصلاح وبناء الدولة في العراق.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها نتناول أربعة أقسام بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وهي كالتالي: القسم الأول والمعنون محاولات فهم وتفسير العلاقة بين التحول السياسي وبناء الدولة وفيه نستعرض بإيجاز غير محل محاولات فهم وتفسير العلاقة بين التحول السياسي وبناء الدولة النظرية والمفاهيمية في دراستها. أما القسم الثاني وهو الإشكاليات التي تواجه عملية بناء الدولة عقب فترة التحول السياسي وفيه نتناول أهم الإشكاليات التي تواجه عملية بناء الدولة عقب فترات التحول السياسي وخاصة العنيفة منها. في حين يستعرض القسم الثالث والذي جاء تحت عنوان أزمة عملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفيه نتناول الأزمات والمعوقات التي واجهت عملية بناء الدولة في العراق بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ نتيجة التدخل الخارجي المباشر بالقوة العسكرية. وبعد ذلك نركز في القسم الرابع والمعنون تحديات وفرص الإصلاح في العراق على التحديات والفرص المتاحة وأهم السبل التي تمكن من إعادة بناء مؤسسات الدولة والتماسك المجتمعي من أجل بناء الدولة العراقية.

أولاً: مراجعة الأدبيات السابقة حول العلاقة بين التحول السياسي وبناء الدولة:

جادلت العديد من الأدبيات في كيفية إدارة عملية التحول السياسي بعد الصراع، حيث اقترح البعض أنه في الحالات التي تفشل فيها الدول وتتعرض للانهايار، يتعين على الجهات الخارجية

الفاعلة مثل الأمم المتحدة وغيرها أن تتبنى أساليب تدخلية فعالة. وفي هذا الإطار، اقترح "هيلمان، جيرارد و راتنر^١. أنه في حالة الدول التي فشلت جزئياً في عملية التحول السياسي يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بالتدخل بصياغة مهام حكومية معينة، بينما في الدول المنهارة التي لا توجد سلطه فيها فإنه يرى أن تتولى الأمم المتحدة الوصاية المباشرة عليها، حيث يتم التنازل عن كافة السلطات الحكومية لصالح الأمم المتحدة. بينما اقترح كراسنر^٢ "Krasner" أن يتم تقاسم بعض وظائف الدولة بين الجهات الفاعلة الخارجية وبين المؤسسات الوطنية التي أفرزتها الفترة الانتقالية. بينما جادل "فيرون^٣" **Fearon and Laitin** بأن وجود الأمم المتحدة كوسيط ومراقب في دول ما بعد الصراع أوفى فترات التحول السياسي، غير كافية في الدول التي تكون فيها التوافقات السياسية هشّة وغير متوازنة بين الأطراف المتصارعة. ووفقاً لآراء المختصين والأكاديميين، فإنه يتعين على المجتمع الدولي التركيز أولاً على مكافحة الصراع، ومن ثم دفع عملية الالتزام طويل الأجل لإعادة بناء مؤسسات الدولة الأساسية، فضلاً عن تعليق الدخول في العملية السياسية بصورة مباشرة دون توافقات مسبقة بين أطراف الصراع، وبالتالي يجب أولاً أن تكون مؤسسات الدولة قائمة قبل التحول إلى السياسية التنافسية^٤.

وبطبيعة الحال، من الأهمية بمكان عند الشروع بعملية بناء مؤسسات الدولة بعد التحول السياسي أن يتم الحصول على دعم الطيف الواسع من النخب الحاكمة والمعارضة، وكذلك حل مشكلة تسليم القيادة السياسية بعيداً عن النخب الفاسدة، فضلاً عن البحث عن الترتيبات القانونية اللازمة حتى لا يتم استغلال ضعف المؤسسات الجديدة من قبل المجموعات المحلية.

وفي هذا السياق، جادل العلماء أمثال **Terry Lynn and Schlitter** في أن التحولات السياسية التي قادتها النخب في أمريكا اللاتينية ودول جنوب أوروبا قللت من حالة عدم اليقين أو الشك في قدرة النخب المعتدلة على قيادة عملية التحول وأثبتت قدرتها على طرح الحلول المناسبة وتعزيز التسوية السياسية من خلال " طرح اتفاق يحدد قواعد الحكم على أساس الضمانات المتبادلة"، وهذا ما أدى بدوره إلى إقناع الجماعات الأخرى في الانضمام والاندماج في البني المؤسسية الجديدة، وقد تم تبني تعديل لهذا النموذج من التحولات بقيادة النخب الضيقة في العراق

- 1- Helman, Gerald B., and Steven R. Ratner :Saving Failed States Foreign Policy, (1992), P. 89.
- 2- Krasner, Stephen D: Sharing Sovereignty: New Institutes for Collapsed and Failing State, International Security, Vol 29, N 2, 2004, PP 85–120.
- 3- Fearon, James D., and David Laitin: Neotrustee ships and the Problem of Weak States, International Security, Vol 28, N 4, Spring 2004, P. 43.
- 4- ibid, P. 97.

وتيمور الشرقية حيث تعاونت الجهات الخارجية الفاعلة مثل "الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية" مع مجموعة ضيقة من النخب الوطنية بتوجيهها في الشروع بالعملية السياسية الأولية عن طريق الانتخابات ومحاولة بناء مؤسسات الدولة والقيام بمفاوضات دستورية. حيث يقوم هذا النموذج على الجمع بين الجهات الفاعلة الخارجية والداعمين الدوليين بالإضافة إلى الاعتماد على النخب الضيقة ومشاورتها سوف يدعم ويبنى مؤسسات الدولة الجديدة. ومع ذلك فإن تكييف هذا النموذج غير ملائم لبناء الدول في مرحلة ما بعد الصراع.^١

في هذا الإطار تم تقديم نموذج بديل لإدارة العمليات الانتقالية من قبل الأكاديميين، حيث يؤكدون أن الإدارة الناجحة لعملية التحول السياسي تنشأ من العمليات السياسية التي تسير بطرق صحيحة ومن خلال الجهود المبذولة لإضفاء الشرعية عليها من خلال الانتخابات. وبالتالي فإن هذا النموذج يشير إلى ضرورة وجود الإدارة الدولية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى المساعدات الدولية الأخرى وخاصة العسكرية، فضلاً عن ضرورة وجود عمليات سياسية محلية حتى وإن كان المسئولون الدوليون مراقبين على إدارة العملية الانتقالية يصير هؤلاء المحللون على أن العمليات السياسية الانتقالية طويلة الأمد بإمكانها أن تبني الدعم الكافي لمؤسسات الدولة الجديدة. وعلى هذا المنوال يجادل **Zartman** "زارتمان" بأن المساعدات الخارجية لا يمكنها أن تحل محل دور الدولة في عملية التحول وبناء الدولة كما أن القيادة الأصلية هي وحدها القادرة على إعادة تجميع جميع الأطراف وتوجيه عملية بناء الدولة^٢

تضيف "اوتواوي"^٣ (**Ottaway**) أيضاً بهذا الشأن أنه لكي تكون مؤسسات الدولة الجديدة شرعية وممثلة لجميع الأطراف يجب أن تنتج عن عمليات تفاوضية محلية أو ما تسميه "آليات توليد السلطة" وفق كل ما سبق ينبغي اعتماد آليات استشارية ومؤسسات شاملة في مختلف مراحل فترات الانتقال وفحص مؤسسات الدولة وصياغة قوانين انتخابية وإدارة صالحة للانتخابات وصياغة دستور ممثل لجميع الأطراف الهدف من هذه الآليات هو السماح للجهات الفاعلة الوطنية بتقرير كيفية تقاسم السلطة خلال الفترات الانتقالية ومدة الانتقال وكيفية إدارة الانتخابات الأولى واعتماد الدستور الجديد كما أيضاً يمكن للجهات الفاعلة الخارجية من المساعدة في إصلاح الجيش والإدارة العامة. ويوفر تحقيق الاتفاقات السابقة دليلاً موثقاً للمشاركين الضمانات اللازمة في الدولة الجديدة. تستند الحجة المذكورة أعلاه من طريقتين في أدبيات العلوم السياسية. أولاً، إنها

⁵ -Karl, Terry Lynn, and Philippe C. Schmitter. *Modes of Transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europ.* In *Transitions to Democracy*, ed. by Geoffrey Pridham, U.S.A, 1995, P. 286.

⁶ **Zartman, William: Putting Things Together.** In *Collapsed States the Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, U.S.A, P 268.

تستفيد من رؤى الأكاديميين والخبراء في تسوية الحرب الأهلية، والتي تؤكد على أهمية تقديم الضمانات الأمنية والمؤسسية إلى طرفي الصراع الداخلي لإنهاء الحروب الأهلية^١ (Walter 1999). بالإضافة إلى ذلك يؤكد هارتسيل Hartzell أن المعضلة الأمنية ستبقى قائمة حتى بعد التوقيع على المصالحة الوطنية، ليس فقط في مرحلة ما بعد الصراع المباشرة المتمثلة في تجريد المقاتلين من السلاح وتسريحهم، ولكن أيضاً في مرحلة بناء مؤسسات الدولة. ويؤكد هارتسيل^٢ Hartzell، إن أحد أهم جوانب التسويات التي يتم التفاوض عليها هو تقسيم السلطة داخل مؤسسات الدولة بالتناسب بين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث أنها قد تقلل من حدة المعضلة الأمنية التي تواجهها الأطراف المتنازعة. وبالتالي قد يوفر تقسيم السلطة داخل مؤسسات الدولة ضمانات بعدم سيطرة مجموعة واحدة على الدولة واستخدام سلطتها ضد المجموعات الأخرى. ومن هنا يمكن القول إن الزعماء السياسيين يحتاجون إلى أدلة موثوقة و ضمانات لحماية مصالحهم في الدولة الجديدة قبل الالتزام بها.

إن الدفع بالعمليات السياسية الشاملة للجميع قد تسهم في تعزيز التوافقات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف الوطنية بشأن شكل مؤسسات الدولة، كما أن عمليات وضع الدستور يجب ان تتجاوز مسألة التصميم المؤسسي، وفقاً لعلماء سياسة صياغة الدستور، ليس من المهم فقط محتوى الدساتير ولكن أيضاً العملية التي تؤدي إلى صياغة الاتفاقات النهائية. حيث غالباً ما تؤثر هذه العملية على محتوى الدساتير بالإضافة إلى شرعيتها ولغة السياسة التي نجحت في تبنيها^٣. وفي هذا السياق، يشير هورويتز ٢٠٠٢ إلى أنه من الصعب العثور على الدساتير التي تم تصميمها بناء على توافقات سياسية شاملة للجميع، حيث أكد "أن الديمقراطيات الجديدة، مثل الديمقراطيات القديمة، حيث يميل إلى مؤسسات مهجّنة، وأحياناً غير متسقة،"^٤. خلاصة القول، تؤكد بعض الأدبيات الأكاديمية والسياسية على أهمية كل من الضمانات المؤسسية والعملية التي تعزز التوافقات الوطنية وهي تتمثل في (١) المؤسسات الدائمة (٢) والشرعية التي

¹ Ibid:80

² Ibid: P. 3–22

³ Kritz, Neil: Constitution-making Process: Lessons for Iraq, director of the Rule of Law Program at the U.S. Institute of Peace, before a joint hearing of the Senate Committee on the Judiciary, Subcommittee on the Constitution, Civil Rights, and Property Rights; and the Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs. Available at <http://www.usip.org/Publications/2003/06/constitution-making-process-lessons-iraq> , 14-12-2019.

⁴ Horowitz, Donald: Constitutional Design: Proposals Versus Processes. In The Architecture of Democracy, ed. by Andrew Reynolds, Oxford University, 2002, P. (16-17).

تنتج عن التشاور بين النخب الوطنية والتي لا يمكن فرضها من الخارج. حيث إن توفير هذه البيئة في الفترات الانتقالية -والتي تستند على آليات استشارية وعمليات الحوار -

ضرورية لخلق المجال السياسي للتداول ووضع ضمانات مقبولة. ومع ذلك، فإن إدارة العمليات والمؤسسات الانتقالية التشاورية والشاملة هي مهمة صعبة. فمن ناحية أولى، قد ينتج في خضم إدارة العمليات والمؤسسات الانتقالية توتر قد لا يسمح بمواصلة المفاوضات السياسية بين الأطراف من جهة، وفعالية الحكم من جهة أخرى. ففي الفترة الانتقالية يجب الحفاظ على النظام العام وتقديم الخدمات العامة وهذا يتطلب وجود حكومة مؤقتة وفعالة لتوفير إطار مؤقت يمكن من خلاله بناء هيكل المؤسسات تدريجياً للسماح للدولة بالعودة إلى مركز التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، يتعلق التحدي الثاني بألية تحديد مسارات العملية السياسية، في حالة عدم وجود انتخابات أو المشاركين في المؤسسات والعمليات الانتقالية، بالإضافة إلى تحديد مدى الإدماج والمشاركة. حيث إنها تشير إلى فائدة عمليات الاختيار-التمثلة في العملية الانتخابية -واتخاذ القرارات متعددة الخطوات، والتي تحاول بناء شرعية العملية من خلال الانفتاح والشفافية. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن دور الجهات الفاعلة الخارجية في توفير الأمن، ومساعدة الحكومة المؤقتة في تقديم الخدمات العامة الأساسية من خلال الدعم المادي والفني، والوساطة في التسويات، وتسهيل بناء الثقة هو دور مركزي.

وتظهر الوقائع العملية في عدد من البلدان أن الآليات التشاورية والشاملة، التي تسهل التفاوض بين النخب، قد تسهم في قبول العملية السياسية ونتائجها. فعلى سبيل المثال مرت أفغانستان بعملية انتقالية جرت خلالها المفاوضات والمشاورات بين الأفغان بشكل روتيني، قبل اعتماد الدستور في أوائل عام ٢٠٠٤، والانتخابات الرئاسية في أكتوبر ٢٠٠٤. حيث سمح هذا الإطار الانتقالي بإجراء مشاورات ومفاوضات بين الأفغان في سياق الإدارات الانتقالية مما وفر مساحة من التفاوض بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية من صياغة خارطة الطريق داخل الإطار المؤسسي المتفق عليه. وبالمثل في حالة جنوب إفريقيا، أتاحت مساحة من المساومة والاندماج منذ المراحل الأولى للانتقال إلى حكومة ديمقراطية. فقد كان دستور ١٩٩٣ المؤقت بمثابة ميثاق سياسي لتقاسم السلطة منع التهديدات الناتجة عن الثورة المضادة للنظام السياسي الجديد المنبثقة عن البيروقراطية وقوات الأمن. حيث تم تقديم تنازلات في إطار اتفاقية لتقاسم السلطة، أفضت إلى تكوين حكومة وحدة وطنية.

ثانياً: الإشكاليات التي تواجهه عملية بناء الدولة في فترة التحول السياسي:

يشير العديد من المحللين والأكاديميين السياسيين إلى عدد من العوامل المهمة التي تفسر سبب تراجع عمليات بناء الدولة، إلا أنه من نقاط الضعف الشائعة في أن القائمين على عمليات بناء الدولة في خضم عملية التحول السياسي لا يملكون حسابات مناسبة عن كيفية تشكيل الدولة. إن النظرة المؤسساتية لسياسات بناء الدولة التي تقوم عليها الدولة تتجاهل الطبيعة المزدوجة للدولة، باعتبارها مجموعة من المؤسسات من بين المؤسسات الأخرى في المجتمع وكياناً شاملاً يقف فوق المجتمع ويكون مسؤولاً عنه^١، وعليه يمكن اعتبار ان الدولة تمثل مجموعة من المؤسسات التي تشكل جزءاً واحداً من المجتمع. ومن ناحية أخرى، فهي مسؤولة عن تعزيز المصالح المشتركة للمجتمع ككل: "الدولة ليست سوى نظام مؤسسي من بين أمور أخرى في تشكيل اجتماعي معين، ومع ذلك فهي مسؤولة بشكل خاص عن مسؤولية الحفاظ على التكامل والتماسك المجتمع الأوسع"^٢. وهكذا، فإن الدولة جزء من المجتمع، وأن عملية تشكيل الدول الفعالة هي العملية التي تكتسب الدول من خلالها هذه الثنائية المتمثلة في كونها جزءاً وكاملاً.

في المقابل، تسعى الدول بشكل واضح إلى حكم المجتمع، وفي الوقت نفسه تطالب بتمثيل المجتمع ككل، بالنيابة عن "الشعب". أن فكرة الدولة الحديثة تفترض أن الدولة تمثل المجتمع، ليس فقط بمعنى أنها تعمل نيابة عن المجتمع أو لصالحه، ولكن بمعنى أن تصرفات الدولة تعتبر متطابقة مع تصرفات الدولة والمجتمع. وعليه، إن عمل الدولة ليس شيئاً خارج المجتمع. أو بالأحرى، إن الدولة هي التعبير المؤسسي عن الاستقلال الجماعي للمجتمع. وبالتالي فإن الفكرة الحديثة للدولة تعبر عن وحدة الحاكم والمحكوم، لموضوعات الحكومة وأغراضها.

تشير الوقائع العملية، إلى أن إنشاء دول فعالة يتطلب أكثر من تواجد مؤسسات فعالة. في حين أن القوة المؤسسية هي أحد الجوانب المهمة للدول الفعالة، لا يمكن لهذه الدول أن تتحول إلى حيز الوجود إلا إذا تغير المجتمع وعلاقاته مع الدولة. وعليه، فإن الدول الفعالة تتطلب على وجه التحديد إنشاء ما يمكن أن نسميه "مجتمعات محورها الدولة". بمعنى آخر، ان تكون الدول أكثر انفصلاً عن المجتمع وأكثر ارتباطاً به. ومن ناحية، يتم فصل مؤسسات الدولة وعزلها عن المصالح الخاصة في المجتمع، حيث لا يجوز استخدام موارد الدولة لأغراض خاصة، فضلاً عن

¹- Giddens, Anthony: *The Nation-state and Violence*,. Cambridge, Hameiri, Shahar. "Capacity and its Fallacies: International State Building as State Transformation." *Millennium* 38, no. 1, 2009, P. 55–81

²- Jessop, Bob: *State Theory*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 1990, P. 360

أنه يجب شغل المناصب في الدولة على أساس الكفاءة (في حالة المناصب الإدارية) أو الانتخابات (في حالة الممثلين السياسيين). في الوقت نفسه، يتم تشكيل وحماية المجال الخاص، الذي يتكون من الاقتصاد من جانب والعلاقات الاجتماعية المباشرة من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، يتطلب تشكيل مجتمعات محورها الدولة تحولاً في طبيعة الروابط بين الدولة والمجتمع. وتشكل إحدى السمات الرئيسية للدول الفعالة هو مدى الاتصال بين الدولة والمجتمع، وأن تصبح الدولة وثيقة الصلة بحياة الناس العاديين بطريقة غير مسبقة. ففي تحليله الأساسي لتاريخ السلطة، يصف "مايكل مان" (Michael Mann) الدولة الحديثة بأنها "قفص"، والمجتمع "بداخلة"^١. وهذا يعني، أن الدولة تؤسس نفسها كأعلى سلطة سياسية داخل أراضيها، مع الوصول المباشر إلى جميع شرائح المجتمع، والمسؤولية عن التنمية الشاملة لذلك المجتمع^٢.

ونتيجة لذلك، تم تحديد موقع الدولة كصانع القرار النهائي وأعلى سلطة سياسية في أراضيها. ووفقاً لمايكل مان تتمتع الدول الفعالة بدرجة عالية مما يسميه قوة البنية التحتية: وهي "القدرة المؤسسية لدولة مركزية على اختراق أراضيها وتنفيذ القرارات اللوجستية، وتنسيق الحياة الاجتماعية من خلال البنى التحتية للدولة"^٣

إن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من قوة البنية التحتية تدير مجتمعها وتنظم الحياة اليومية لسكانها. حيث يتم إنشاء مؤسسات الدولة على كل مستوى، ويتم تصميم لوائح الدولة لمجموعة واسعة من الممارسات والأنشطة. وهذا يعني أن مدى اتصال الدولة بالناس على المستوى المحلي قد توسع إلى حد كبير وأن الولاية أصبحت وثيقة الصلة بحياة الناس العاديين بطريقة غير مسبقة.

وفى هذا السياق، نجد أن المجتمعات التي تركز على الدولة، تتعلق "السياسة" فيها بما يجب على الدولة فعله، وكيف ينبغي تنظيمها، وأين يجب رسم الحدود بين الدولة والمجتمع. وبالتالي، فإن الدولة هي التي تحدد حدود سيطرة الدولة، وتحدد طبيعة تفاعلات المجتمع بداخلها، والتوسط في محاولات تعزيز التغيير الاجتماعي من خلال مؤسسات الدولة.

1- Mann, Michael: Sources of Social Power. vol. 2, Cambridge University Press, 199, P.125-132.

٢ - يشير Caging هنا ليس فقط إلى الوجود الفعلي للمسؤولين الحكوميين، ولكن إلى الاعتراف بهم (على الأقل بحكم الواقع) كأعلى سلطة سياسية، يحق لهم وضع القواعد التي يجب على جميع الجهات الفاعلة الأخرى اتباعها.

3- ibid:60

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب إنشاء حالات فعالة أيضًا إنشاء دولة قادرة على إنتاج ما يسميه ميشيل رولفتر ويلو **Michel-Rolph** "تأثيرات الدولة". إلى ضرورة أن يتم التركيز على "المواقع المتعددة التي يمكن فيها التعرف على عمليات وممارسات وكيفية تأثير الدولة بها على المجتمع حيث يميز بين أربعة "آثار للدولة:

١. **تأثير العزلة:** ويتمثل في إنتاج سياسات عامة من قبل الدولة وحدها فقط والتي من شأنها التأثير في قطاعات المجتمع المتميزة، وبشكل لا يعكس هذا التمايز أو الاختلاف داخل المجتمع سواء العرقية أو الطائفية أو غيرها.

٢. **تأثير تحديد الهوية:** وتتمثل في إعادة تنظيم للخصائص على طول الخطوط الجماعية التي يتعرف الأفراد داخلها على أنفسهم.

٣. **تأثير واضح:** إنتاج كل من اللغة والمعرفة للحكم، والأدوات النظرية والتجريبية التي تصنف وتُنظم المجموعات.

٤. **التأثير المكاني:** ويتمثل في الخضوع والإذعان للقوانين داخل الدولة.^١

وتأسيساً على ذلك، ينصب تركيز ترويلوت (**Trouillot**) على دول العالم المتقدم. في معرض حديثه حول العولمة وآثارها على الدولة، حيث يدعي أن قدرة الدولة على إنتاج مثل هذه الآثار - التي تطورت خلال القرن العشرين- قد تحولت الآن (مع استثناء جزئي من تأثير الفراغ المكاني). فمن ناحية، تقلصت قدرة الدولة على إنتاج هذه الآثار كنتيجة لزيادة التدفقات عبر الوطنية لرؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود. من ناحية أخرى، فإن المؤسسات غير الحكومية (الشركات، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية) تنتج بشكل متزايد نفس النوع من الآثار. على الرغم من أنه يحرص على أن يناقش بنفسه عما يسميه "العولمة العالمية - أي الادعاء بأننا نعيش في "عالم بلا حدود" - فإن التركيز في تحليله هو على تناقص قدرة الدول على إنتاج "تأثيرات الدولة".^٢

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار بناء الدولة كممارسة سياسية بمثابة استجابة سياسية لنفس هذا التصور. والذي يفترض إنتاج منظومة من التأثيرات. ووفقاً لمقولات ترويلوت (**Trouillot**)، يمكن القول إن الحالات التي يتم فيها بناء الدولة يُنظر إليها على أنها غير قادرة على إحداث آثار للدولة، وأن بناء الدولة يهدف إلى تمكينها من إنتاج مثل هذه الآثار. وهكذا فإن الدولة تشكل تصرفات المواطنين وممارساتهم، مما ينتج عنه عادة تكيف إلى حد ما مع فئات الدولة

¹ Trouillot, Michel-Rolph: **The Anthropology of the State in the Age of Globalization: Close Encounters of the Deceptive Kind**, Current Anthropology, Vol 42, No. 1, 2001, P. 125-138.

² Ibid, P. 128.

وتصنيفاتها. يفسر هذا التكيف بين تصرفات المواطنين وممارساتهم مع تصرفات الدولة، وهو ميل المواطنين إلى اتباع قواعد الدولة وأنظمتها، والتصرف بطرق تكرّرها وتعيد تأكيدها. يصف بورديو ذلك بأنه احتكار الدولة لرأس المال الرمزي.¹

إن تشكل الدولة هو الإطار الذي يتم من خلاله تفسير العالم، وبالتالي تشكيل فهم كل من الفاعلين للعالم وممارساتهم. لا يحدث هذا فقط من خلال المداولات الواعية أو الاعتراف الصريح بقواعد الدولة ولوائحها. وإنما يحدث بشكل أساسي من خلال الاستحواذ على التصرفات العقلية والجسدية التي يتم تكييفها وفقاً للفئات واللوائح الحكومية.

من خلال الجمع بين رؤى بورديو و مانن (Bourdieu) ومان (Mann)، يمكننا القول إن جزءاً رئيسياً من صياغة الدولة هو العملية التي يتم من خلالها تركيز الموارد المادية والرمزية في الدولة، ووضع الدولة كصانع القرار النهائي وأعلى سلطة سياسية في أراضيها ونظراً لأن عمليات بناء الدولة تعتمد على نظرة مؤسسية للدولة والتي تركز على تقوية مؤسسات الدولة بشكل حصري، فإن هذا من شأنه إهمال التحولات الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي يتطلبها إنشاء مؤسسات فعالة – والتي تتمثل في إعادة توجيه المجتمع نحو الدولة وبالتالي، فقد يتعذر إنشاء هذا النوع من المجتمعات التي يكون مركزها الدولة.

تأسيساً على ما سبق، إن تشكيل الدول الفعالة هو عملية مزدوجة. أولاً، أنها تتكون من إنشاء مؤسسات فعالة. ثانياً، إنه ينطوي على إنشاء مجتمعات مركزها الدولة. وعليه، فإن أحد الأسباب الرئيسية لفشل بناء الدولة في إنشاء مؤسسات فعالة هو أنه لم يؤد إلى ظهور مجتمعات محورها الدولة. وبالتالي، إن مثل هذا التحول المطلوب غير معترف به من قبل صانعي السياسة المسؤولين عن بناء الدولة. وبدلاً من ذلك، كانت السياسات قائمة على نظرة مؤسسية للدولة، والتي تتألف ببساطة من تعزيز مؤسسات الدولة. في حين أن إنشاء مؤسسات دولة فعالة هو بالتأكيد عنصر ضروري في إنشاء دول فعالة، فإن السبب الأعمق لفشل بناء الدولة هو أنه لم يؤد إلى نوع من التحول الاجتماعي الذي يفترضه تشكيل الدول الفعالة.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة من هذه الآثار التي أدت إلى فشل النماذج المقدمة لبناء الدولة:

١. أدى بناء الدولة، بدلاً من المساهمة في تقوية جهاز الدولة، إلى إعادة إنتاج العلاقات الوراثية التي تعتمد عليها الأنظمة الحاكمة لبقائها السياسي. يتناقض هذا بشكل مباشر مع هدف إنشاء بيروقراطيات فعالة، وهو جانب رئيسي في نموذج الدولة الذي يقوم عليه

1- Bourdieu, Pierre: Rethinking the State: The Structure and Genesis of the Bureaucratic Field. In State/ Culture: State Formation after the Cultural Turn, ed. by George Steinmetz, Cornell University Press, 1999, P. 18.

بناء الدولة. إن استبدال علاقات المحسوبية كأساس لسلطة الدولة يتطلب بالتحديد نوع التحول الاجتماعي الذي لا يستطيع المانحون الترويج له. وحيث لا توجد مجموعات قوية تهتم بإنشاء الدولة التي تسعى الجهات المانحة إلى بنائها، لن تنجح محاولات الجهات الفاعلة الخارجية لإنشاء مؤسسات دولة فعالة.

٢. قوضت عملية بناء الدولة المهندسة من الخارج السيادة الوطنية للدول المعنية. وبالتالي، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن اتخاذ القرارات الجماعية للمجتمع، تصبح الدول خاضعة لحكم الدور الخارجي. وقد أدى ذلك إلى إنشاء ما أسميته تأثيرات بناء الدولة. بدلاً من الدول التي تنتج تأثيرات الدولة على المجتمع، فإن بناء الدولة من قبل المانحين يخلق تأثيرات مماثلة على الدولة، مما يجعلها خاضعة لرقابة وتنظيم الجهات الفاعلة الخارجية.

٣. ساهمت عمليات بناء الدولة إلى إعادة النظر في الاعتماد على الأطر المؤسسية. حيث تهدف سياسات الدول الغربية إلى تسهيل ظهور دولة تتوافق مع هذه الفكرة، من خلال دعم بناء المؤسسات، والحكم الرشيد، والانتخابات، وما إلى ذلك، وإنشاء مؤسسات رسمية تعتمد على هذا النموذج. وعليه فقد تأثرت عمليات بناء الدولة المعتمدة على هذا الاتجاه فقط، في زيادة تفويض إمكانية بناء دولة فعالة.

يوضح ما سبق الحاجة إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية التي تستند إليها أجندة بناء الدولة. وخاصة في المجتمعات التي مزقتها الصراعات، حيث تستفيد العديد من المجموعات المتصارعة من تكرار الصراع وبالتالي ضعف الدولة، كما أنه من غير المرجح أن يؤدي بناء الدولة إلى نوع من تركيز القوة المادية والرمزية التي يفترض أنها قادرة على تشكيل المجتمعات التي محورها الدولة. بدلاً من إنشاء مؤسسات فعالة ومجتمعات مركزها الدولة. وعليه تكون محاولات بناء الدولة من قبل الجهات الخارجية قد منعت التحالفات القوية الداخلية القادرة على دفع عملية تشكيل الدولة.

إن إدراك أهمية التحول الاجتماعي الأوسع لبناء الدولة وإنشاء مجتمعات محورها الدولة له آثار على صانعي السياسات والمحللين. بالنسبة لصانعي السياسة، فإنه ينطوي على قدر كبير من الشكوك حول احتمالات إنشاء دول فعالة من الخارج على الإطلاق، لأن إمكانيات إنشاء مثل هذا التحول الاجتماعي الواسع من قبل الجهات الخارجية محدودة. ببساطة، لا يمكن للمانحين هندسة مثل هذا التحول، الذي يعتمد بشكل أساسي على الظروف الاجتماعية والسياسية المحلية.

ثالثاً: أزمة عملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

على الرغم من الثراء الذي اتسم به المجتمع العراقي على مر تاريخه، فإنه طالما عانى من داءٍ مزمن تمثل في وقوعه تحت سيطرة العديد من العوامل الداخلية والخارجية، والتي طالما فرضت نفسها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام؛ فعلى الرغم من الخلفية الحضارية والعمق التاريخي وتأثير ما اتسمت به العراق تاريخياً من تراكم حضاري وموروث تاريخي، فإن ثمة عاملاً ألقى بظلاله على واقع بنية الدولة العراقية، ودينامياتها السياسية والاقتصادية، والتشريعية... إلخ، وهو العامل المذهبي الذي شكل كثيراً من جوانب التفاعلات السياسية على الدوام، أما خارجياً فقد فرضت الجغرافيا السياسية نفسها على العراق بدرجة واضحة، وسوف يتناول هذا المحور المعوقات الداخلية والخارجية لبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣.

١- التنوع العرقي والديني:

واجهت عمليات بناء الدولة العراقية من بداية تأسيسها حتى وقتنا الحاضر عدة من التحديات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخصوصاً المتعلقة بخلق شعور المواطنة لدى الأفراد اتجاه الدولة، ذلك بسبب الإهمال والتهميش دستورياً وقانونياً واجتماعياً من الحكومات السابقة حيث جرى تقويضها بشكل مستمر مع التمييز بين المواطنين على أساس الانتماءات القومية - المذهبية من قبل الفاعلين السياسيين، كان العرب السنة يسيطرون على الحياة السياسية والاجتماعية في العراق من خلال حزب البعث الذي كان يتزعمه صدام حسين وعلى الرغم من إن حزب البعث يزعم أنه يدافع عن الهوية الوطنية العراقية إلا أنه كان يفضل السنة بشكل فعلي، على عكس ذلك كان الشيعة مستبعدين تاريخياً من المناصب الإدارية ومن قيادات الجيش والمؤسسات الكبرى التي ترعاها الحكومة لقد تعرض الشيعة إلى العزلة رغم أن لديهم مؤسساتهم الخاصة لتعليم رجال الدين ومصدر مستقل للأموال المالية (مقال النخبة). فضلاً عن استمرار تلك العوامل السلبية من التمييز الطائفي مع بداية الشروع ببناء الدولة في العراق بعد الاحتلال الامريكى ٢٠٠٣، والتي ظلت محفوفة بالمخاوف الأمنية ومخاطر فوضى خصوصاً أن نظام صدام حسين أبقى العراق بقبضة امنية قوية من خلال الحكم البوليسي القائم على القمع والاعتقال السياسي للمعارضين، لكن وبعد زوال هذه السيطرة الأمنية ازدادت دوائر العنف واحتمالات نشوب الصراعات الطائفية والافتتال المذهبي وتقطيع أوصال المجتمع كل هذا زاد في تقسيمه إلى هويات فرعية مختلفة أخذت تحتمي بانتماءاتها في العراق.

ومما فاقم مشكلة أزمة الهوية التي يمكن وصفها بالهشاشة والسيولة هو قيام نظام سياسي قائم على أساس التقسيم المذهبي والقومي وتضرر العلاقة بين المواطنين والنخب بسبب ضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وخبثه الأمل من السياسة الطائفية المثيرة للانقسام، والغضب بسبب تزايد الفقر وعدم المساواة والفساد وتركز الثروات بيد القيادات السياسية الطائفية التي سعت وعملت على توجيه الثروات والمكاسب إلى طوائفهم وناخبهم من أجل الحفاظ على مراكزهم كل هذه العوامل أدت إلى تحول المزاج العام لدى المواطنين " من معاداه أمريكا وإيران إلى كرة ومعادات النخب التي على رأس السلطة في السنوات الأخيرة"^١.

لقد سمح ضعف الحكومة العراقية للفصائل المتنافسة بالتنافس على السيطرة والتأثير على الدولة ووصل الأمر حتى إلى عنف طائفي-قومي على أساس الهوية العرقية دون الوطنية، يجادل كوتي **Kuoti, 2016** بأن العنف السني الذي انطلق بعد ٢٠٠٣ ضد الحكومة التي يقودها الشيعة ومؤيديها يجب أن يفهم على أنه رده فعل على الطريقة السريعة التي أقر بها الدستور الجديد وفقدانهم السلطة السياسية من خلال ما اعتبروه وسيلة غير شرعية لذلك سعى السنه إلى استعادة الحكم عن طريق العنف، سهلت نقاط ضعف الدولة وفساد النخب والتهمش والترهيب إلى جعل المواطنين يفقدون الثقة بالدولة والاتجاه إلى البديل الذي يتمثل بالهويات الأثنية والقومية "مزودي الأمن البديلين" بدل الدولة (**Krieg, 2017**) والذي أدى بدوره إلى تلاشي الهوية الوطنية بصورة أكبر، إضافة لذلك فإن المواطنة دستوريا اتسمت بالغموض والتحريف عن مدلولاتها بعد الاحتلال خاصة بما يخص الحقوق والواجبات المختلفة اتجاه المواطن كل هذا أدى بدوره إلى نتيجة تعميق الخلافات بين أفراد الشعب أنفسهم والشعب والحكومة نتيجة لفرض سياسية المحاصصة الطائفية التي خلقت هويات بديلة يتخذها المواطن مثل الهوية الأثنية والقبلية والطائفية وغياب الهوية الوطنية الواحدة الجامعة يضعف العقيدة الوطنية للمواطن العراقي والتجانس المجتمعي^٢

ويمكن تلخيص العوامل التي أفرزت المحاصصة وساعدت على تأجيج الانقسام فيها:

- الطريقة التي اعتمدها الحاكم العسكري "بول بريمر" بعد عام ٢٠٠٣ في توزيع المناصب اعتمد المحاصصة الطائفية كأساس في توزيع المناصب الحكومية، متجاوز الكفاءات

¹ Mansour, R.: The Popular Mobilisation Forces and The Balancing of Formal and Informal Power, La Middle East Blog, <http://blogs.Ise.ac.uk/mec/2018/03/15/the-popular-mobilisation-formal-and-informal-power/>, 2018, P.12.

^٢ - عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي: سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر (البناء والعقبات)، ج ١، وكالة أنباء براتا، ٢٠٢٠/٦/٢٢، <http://burathanews.com/arabic/studies/353626>.

والموضوعية، لذلك وجد الكثير من الكتاب أن هذا الأمر أسهم في ظاهرة التمرس والانقسام العمودي-الطائفي^١.

• اما العامل الآخر، المكرس لوجود المحاصصة الطائفية والعرقية وهو الأحزاب السياسية، المنشئة والقائمة على أساس طائفي عرقي تعمل على استمالة الناخبين على أساس الانتماءات والتوجهات المذهبية والقومية، فحالة الانفلات الفكري وحالة التوجه نحو الانتماءات الطائفية والضيقة التي بدأت تجر العراق نحو الاقتتال الطائفي والصراع الداخلي هي من أبرز أسباب المحاصصة والانقسام الطائفي^٢.

إن ما يلزم ديموقراطية المحاصصة على أساس طائفي قومي بصورة واضحة هو ضعف الدولة وعدم الاستقرار وتغلب مظاهر العنف، كما تعمل الأحزاب داخل الدولة على توفير الأسباب التي تسهم في تجذير المقولات الطائفية عن الذات والآخر بين مكونات المجتمع العراقي، وتوفير الشروط التي تدعم تنمية كيانات طائفية على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي؛ فأداروا الشأن العام والدولة من موقع تعبيرها عن هذه المكونات الطائفية. فأدت هذه السياسات إلى اختزال كل ما يمكن أن يعمل على تنمية الانتماء والهوية الوطنية. فكلما تكرر الانتماء الطائفي ضعفت الهوية الوطنية أو أصبحت قابلة للتنازع، بينما يزداد الشعور بالهوية الوطنية عندما تختفي كل وساطة طائفية بين الفرد والدولة^٣

الطائفية هي السمة المميزة للهوية العراقية اليوم، حيث الفرد فيها غير قادر على رؤية نفسه خارج إطار ديني أو اجتماعي، واستقلاله الشخصي محدود للغاية. يمكن أن تكون القيود من نوعين: طوعي أو مفروض ذاتياً وساعدت على تغذية ذلك الاضطرابات الداخلية وصراعات السلطة ونظام سياسي على أساس توافقي كل هذا أدى إلى توجه النخب من قادة الأحزاب في تفضيل المصلحة العرقية والجماعة الدينية على المصلحة العامة، والتعامل مع أجهزة الدولة كأنها وسيلة لكسب مزايا خاصة، واختيار المسؤولين ومساعدتهم في الدولة لا على أساس الكفاءة إنما الاختيار على أساس المعيار الطائفي^٤

وبالتدقيق في المشهد الاجتماعي والسياسي في العراق ومحاولة فحص الانتماءات يتضح أن الانتماءات الفرعية تتجاذب الأفراد على حساب هويتهم القومية أو الأثنية حيث يكون الفرد منتمي

^١ عبد الجبار أحمد: آليات منع الحرب الأهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٤)، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٥.

^٢ إسراء علي الدين نوري: العملية السياسية في العراق .. مشاهد التغيير والاستمرار، مجلة المستقبل العراقي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٥١.

^٣ برتراند بادي: الدولة المستوردة (تغريب النظام السياسي)، ترجمة لطيف فرج، مراجعة عومرية سلطان، مدارات للأبحاث والنشر، ط ١، القاهرة- مصر، ٢٠١٧، ص ٧٢.

²⁵⁻ [Elaaf Rajih Hadi, RSC Research Fellow: 1 February 2017 - building pluralism for a safe and stable iraq: https://religionandsecurity.org/2017/02/01/building-pluralism-for-a-safe-and-stable-iraq.](https://religionandsecurity.org/2017/02/01/building-pluralism-for-a-safe-and-stable-iraq)

إلى تنظيم يعبر عن مصالح جماعات معينة ليس باتجاه الوطن بشكل عام ولقانونه ومؤسساته الدستورية ولتناول العوامل التي أدت إلى ضعف المواطنة في العراق خاصة بعد ٢٠٠٣ يمكننا تلخيصها بما يلي:

- الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية التي تكون مجتمع متعدد يتضاد مع المجتمع المدني السياسي وساعد على ذلك وزاد من تفاقمه حل الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ التي دفعت المواطن العراقي للاحتماء بهويته الأثنية والقبلية أو حتى المنطقية على حساب الهوية الوطنية والإشكالية لا تكمن بوجود هذه الانتماءات فقط وإنما خطورة تسييسها والتي اتخذت كثير من الأحيان صيغة التسييس العنيف المسلح.
- لا ننسى تأثير العامل الخارجي له الأثر الكبير والواضح على تفتيت الهوية الوطنية وشرعنه الانقسام من خلال إنشاء نظام سياسي قائم على أساس طائفي مذهبي إذ تم تكريس الانتماء للقبيلة والعرق.
- فشل النظام السياسي في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي المتنوعة، وفشله ببناء هوية وطنية عراقية جامعته شاملة لهذه المكونات والسبب بذلك يعود لطبيعة تشكيل السلطة السياسية فانعدام التوازن بين مؤسسات الدولة من جهة وبين مكونات المجتمع من جهة أخرى لصالح شخص ماسك السلطة أدى إلى محصلة أن يكون النظام السياسي هو حاضن الدولة بدلاً أن يكون العكس أن تكون الدولة هي حاضنة النظام حيث أصبحت الولاءات الفرعية تنافس الولاء للدولة وتعلوا عليه.
- أدى انهيار النظام السياسي في العراق إلى بروز قوى دينية وسياسية واجتماعية تمتلك هويات مميزة ومرجعية خاصة بها ومن ثم انغمست بالحياة السياسية الجديدة أدى ذلك إلى عملية خندقة على الذات بين المكونات الاجتماعية.
- الشعور بالتهميش والإقصاء الذي تعرض له المواطن العراقي على مر الحكومات المتعاقبة وثقافة الإقصاء، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية
- مقابل كل ما سبق ذكره من سوء ورداءة الأداء الحكومي ومعدلات البطالة المرتفعة والتزايد المستمر بالأسعار وسوء الخدمات التي جعلته مستعد للتضحية بمواطنيته مقابل حقوق بسيطة تعينه على العيش^١
- على الرغم من أن أقوى الخارجية أصبحت تشارك بشكل متزايد في بناء الدولة المعاصرة، خاصة منذ التسعينيات، فمن الضروري التأكيد على أن هذه الجهود ستبقى محدودة في قدرتها في عملية التحول السياسي، ما لم تكن قادرة على بناء قاعدة كبيرة من الدعم الداخلي وما لم تكن تلك الجماعات والنخب المحلية كذلك ملتزمة وداعمة لعملية التحول. كما ذكر جادل تشيسترمان (Chesterman et al. 2005) أنه "لا يمكن إجراء وقيادة عملية التحول

^١ عماد وكعاج عجيل: المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في الأسباب والتحديات، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص (١٢٠_١٣٧).

برمتها من قبل الفاعلين الخارجيين فقط" بدون مساعدة في عملية التحول وبناء الدولة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين (سواء النخبة أو على المستوى الاجتماعي من داخل وخارج الحكومة" برزت ندرة القيادة السياسية الحقيقية الملزمة ببناء الدولة كعامل حاسم في عملية التحول. ومشاكل القيادة السياسية واضحة في العراق، قد لا يكون هذا متعلقاً بالقيادة فقط بقدر ما يتعلق بالإطار المؤسسي ووضع الاقتصاد السياسي الذي يعمل ضمنه القادة السياسيون. الفرص والقيود والحوافز التي يواجهها القادة المحليون قد تقيد قدرتهم على التصرف وتنفيذا لقرارات^١.

إن قوة الهوية الوطنية واتساعها يؤدي إلى ضعف وتفتت الهويات الفرعية وقلة فاعليتها في المجتمع، وبالعكس فإن ضعف الهوية الوطنية لأي سبب كان، يؤدي إلى تنامي وقوة الهويات الفرعية الذي يؤدي بدوره إلى التنافس والصراع ثم الاقتتال فيما بينها، وكي تكون الهوية الوطنية قوية يجب أولاً انعدام التدخل الخارجي، سواء كان بهيمنة النفوذ أو السيطرة والاحتلال، وهناك عوامل داخلية تعزز الهوية الوطنية ولا يمكن قيام عملية بناء وتحديث للدولة والنجاح في عملية التحول من غير معالجة مسألة الهوية الوطنية الذي لا بد من التركيز على تركيز العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أساس الوطنية وتجاوز الانتماءات الفرعية كما تقوم الدولة بمسؤوليتها الاقتصادية بتنمية اقتصادية لرفع المستوى المعاشي للمواطنين من حل مسألة البطالة وتوفير الضمان الاجتماعي والتركيز على مبدأ المواطنة من خلال توسيع رقعة المشاركة في الشأن العام وتعزيز الكرامة الانسانية وسيادة القانون والمساواة السياسية^٢

إن الهوية الوطنية الوعاء الذي يحوي ويستوعب جميع الهويات، وهي تتمثل بمؤسسة الدولة التي تعتمد على دستور يحقق للجميع غاياتهم وفيه إقرار بتمتع أفراد المجتمع الواحد بجميع الحقوق مثلما عليهم الالتزام بالواجبات الملقاة على عاتقهم أو المترتبة عليهم من جراء انتمائهم للرقعة الجغرافية المحددة، والمعلومة للجميع والمعرفة باسم الوطن، والتي ينتسب الفرد إليها وتكون عنوان هويته الوطنية بما لا يجب إغفال ان هناك عوامل اخرى تساعد على تنمية الهوية الوطنية وشعور المواطن بوطنية ومسؤوليته اتجاه الدولة منها

- فاعلية المؤسسة السياسية وقوتها.
- تحقيق العدالة في المجتمع وعدم التمييز بين فئات الشعب.

¹- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal: Understanding State-Building from a Political Economy Perspective Report for DFID's Effective and Fragile States. An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement, September-2007, P. 90

^٢- عبير سهام مهدي: رؤية مقترحة لإعادة تشكيل المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١، ص ١٠٤.

- ان تكون الدولة راعية وحافظة لحقوق الأفراد وبصورة عامة.
- العمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي.
- ان تكون التزامات الأفراد بالواجبات أمام الدولة تشمل الجميع وبدون استثناء او تمييز.
- العمل على زيادة وعي المجتمع وثقافته لجعله يتمتع بحصانة فكرية تؤهله للعيش بسلام مع الجميع بإدراك وفهم عاليين.
- تجرد الدولة أو الحكومة من الانحياز إلى أي طائفة أو مذهب أو قومية والعمل بالتساوي أمام القانون بشكل ملموس لدى الجميع.
- النهج الديمقراطي للسلطة يعزز الهوية الوطنية.
- اشراك الجميع بإدارة دفة الدولة.
- العمل على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
- العمل على تنمية وتغذية المشتركات بين فئات المجتمع.
- العمل على تحقيق المفردات والمتضادات بين فئات المجتمع وجعلها مقبولة لدى الطرف الآخر لتحقيق السلم الأهلي.
- العمل على تعزيز وتقوية الشعور بالانتماء إلى الوطن وجعله يتصف بصفة القدسية عند الجميع، وذلك يتطلب حشد التربية والتعليم والثقافة والإعلام وكل الوسائل لتقوية شعور رابطة الانتماء.

تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة يتوقف، إلى حد كبير، على الأشخاص الذين يتولون إدارة شؤونهم، كما يفترض منطق المشاركة تعاون المكون الاجتماعي ووقوفه بجانب القرارات التي تأتي كثمرة لهذا التعاون. إذن لابد من هذه الشراكة من أجل الحفاظ على مقومات التوازن والاجتماعي. إن "التوافق الأساسي" هو الأسلوب الذي يقود إلى إقامة السلم الأهلي والاستقرار في المجتمعات المتعددة. انه حاجة اجتماعية وضرورة سياسية ملحة وهو يتطلب خلق الإرادة الفردية في التسامح وارتباط هذه الإرادة الفردية، بالإرادة السياسية الجماعية على مستوى الدولة^١.

ومن هنا تغدو المواطنة هي الطريق الأمثل والوسيلة الأنجح ليس فقط لتكامل المجتمع العراقي وإنما أيضا لاستقرار العراق وازدهاره وتطوره وتقدم شعبه ليكون نموذجا حضاريا في المنطقة.

٢- الإدارة الاقتصادية:

لا يمكننا الشروع بالحديث عن الاقتصاد العراقي متجاهلين الحديث عن الوضع الاقتصادي قبل ٢٠٠٣ وتأثيره وانعكاسه على ما بعده فحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ESCWA" التي قدرت أن الحروب العراقية أدت إلى خسارة ٦٠٠ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢، بينما ذهبت تقديرات البنك الدولي "World Bank" في أن الحرب الخليج الأولى والثانية الأخيرة هي مدمرة للاقتصاد العراقي فضلا عن تراكم ديون وتعويضات

^١ - محمد أركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط ٢، بيروت-لبنان، ١٩٩٥، ص ١١٥.

مترتبة على العراق تقدر بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار في حين أن الإنتاج المحلي العراقي لا يزيد عن ٢٥ مليار دولار^١

وعملية التحول بالعراق اليوم تواجه تحدي اقتصادي واضح فالإصلاحات الاقتصادية لمواجهه الخلل الاقتصادي الحاصل انعكست على شريحة كبيرة من الطبقات المتوسطة والدينا، وهو الأمر الذي يولد توتر في بعض الأحيان نتيجة انخفاض مستوى المعيشة وغياب الدولة في رعاية وانقاذ الفئات المحتاجة إذ لم تفلح إلى حد هذه اللحظة السياسات الحكومية في مجال الفقر^٢.

وقد أصدرت وزارة التخطيط العراقية تقريرها لعام ٢٠١٨ الذي بينت فيه أن نسبة الفقر ارتفعت في المناطق التي وقعت تحت سيطرة "داعش" لنسبة تصل إلى ٤١% في حين لم تكن تتجاوز نسبة ٢٠%، كما أوضحت أن نسبة الفقر في المحافظات الجنوبية بلغت ٣١.٣% في حين بلغت النسبة في شمال العراق لتصل إلى ١٢.٥% بعدما كانت ٣% في الأعوام السابقة^٣.

وهذا يرجع إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بوصفه مصدر لدخل الدولة الأكبر ويكاد يكون شبة الوحيد في تمويل مشاريع التنمية، إذ تشكل نسبته ٨٣% في عام ٢٠١٤ وازدادت هذه النسبة لتصل إلى ٩١% في عام ٢٠٠٨ وفي نفس هذا العام انخفضت نسبة إسهام القطاعات الأخرى غير النفطية لتصل إلى نسبة ٧% بعد أن كانت ١٦% في عام ٢٠٠٤ من إجمالي الإيرادات العامة وهذا الانخفاض الحاد يعزى سببه إلى ركود النشاط الاقتصادي الذي أثر بدوره على حصيله الموازنة في الإيرادات الضريبية التي لم تتجاوز ٠.٩٤% في عام ٢٠٠٤^٤.

كما يجب التنبيه إلى أن قطاع النفط الذي يشكل عماد الاقتصاد العراقي مقدار الدخل فيه خارج مقدرة وسيطرة الدولة، في سياق التقلبات من ناحية الأسعار أولاً ومن ناحية كمية الإنتاج ثانياً، إن أسعار النفط في السوق العالمية متقلبة وهذا الأمر يؤثر على دخل الفرد وتقلبات مستمرة في مستوى معيشته وكل هذا يشكل عائقاً ومؤثراً آخر اقتصادياً على دخل المواطن وحركة السوق^٥

لقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات على مر العقود الثلاثة الماضية، ولم تكن لديه قدرة مواجهتها رغم توفر الإمكانيات المادية والبشرية، التي كرس مفهوم الأحادية في الاقتصاد

^١ - نبيل كرش: دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٩٨.

^٢ - سهيلة عبد الأنيس: في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، The International and Political and Political، المجلة السياسية والدولية، المقال ٧، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٧، ص ١١٩.

^٣ - عبد الزهرة الهنداوي: نقلاً عن موقع بغداد بوست، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٨،

^٤ - <https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/141552/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1>

^٥ - وفاء جعفر المهداوي: المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٦.

^٥ - عبد الوهاب رشيد: التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ص ٢٣٣.

وجعلته يتسم بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بصورة مطلقة على النفط في تمويل النفقات العامة ويمكننا أن نوضح المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي:

• يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال كبير في هيكل الناتج المحلي لصالح القطاع النفطي المهيمن مقارنة بالقطاعات الأخرى^١

• اختلال القطاع المالي تأسيس على ما سبق فان الاختلال الإنتاجي يلزمه ويقضي وجود اختلال مالي في جانبين في مصدر تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي واختلال في الميزانية العامة نفسها مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار وظهر ذلك جلياً في عام ٢٠١٤ مع انهيار أسعار النفط.

• اختلال في الهيكل السلعي تأسيس على ما سبق ذكره من الاختلالين انفي الذكر فمن البديهي أن يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في الهيكل السلعي في التجارة الخارجية لصالح النفط الذي يشكل الغالبية العظمى للاقتصاد العراقي، بنما لا تشكل الصادرات الزراعية والصناعية شيئاً يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات.^٢

ولذلك سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ لتبني الوصفات الجاهزة من المؤسسات المالية العالمية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي-IMF-WBG- بهدف الخروج من الأزمات التي اجتاحت اقتصاده، مثل ترهل القطاع الحكومي في البطالة المقنعة، وأزمة المديونية الخارجية، وتوسع ظاهره البطالة، واتساع الفجوة بين طبقة الفقراء والأغنياء جميع هذه الأزمات أجبرت النخب السياسية والاقتصادية على قبول برامج الإصلاح الاقتصادي، هذه بيد أن قبول برامج الإصلاح لا يعني بالضرورة أن تتجح حيث لا بد أن يلزم قبول برامج الإصلاح تدابير وإجراءات حتى يتم تطبيقها بصورة صحيحة والوصول إلى النتائج المرجوة منها وفق المصلحة العامة، فضلاً عن نشر ثقافة الإصلاح الاقتصادي مثل محاربة الفساد والشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرار^٣، ورغم أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ اتجه نحو اقتصاد السوق ولازمه ما تم ذكره سابقاً من برامج اقتصادية لكن الطريقة العشوائية التي تم بها أسفرت عن فشل اقتصادي كبير على الرغم من تدفق "٩٠٠" مليار دولار من العائدات النفطية التي تبخرت دون شك بسبب وجود الفساد المالي والإداري دون تحسن حتى بالبنى التحتية، أو بناء خدمات ملموسة

حيث أدت السرعة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج عكسية في تنامي وانتشار ظاهره الفساد بدل من محاصرته، ورغم ما ذكرنا سابقاً من تدفق المال من العائدات النفطية وبرامج الإصلاح الدولية لكن العراق لا يزال تصنيف الدول الأكثر فساد والأسوأ بالتصدي له^٤ وتأسيساً على ذلك فإن قضية الاقتصاد العراقي بحاجة ملحة للإصلاح في ظل التشوهات العديدة التي شاهدها نتيجة للحروب والمقاطعات الاقتصادية والسياسية، وكما تم ذكره سابقاً في أن الاقتصاد العراقي أساساً اقتصاد ريعي نفطي من الدخل والعملات الأجنبية، ونعني بالقول مما سبق

^١- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥، ص ٣٦.

^٢- هيثم عبد الله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، التقرير السنوي، العراق، ٢٠١٨، ص ٥-٦.

^٣ - نفسه: ص ٣.

^٤ - حسن لطيف كاظم الزبيدي، سارة فخري الطالقاني: التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٤، إصدار ١، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٧، ص ٣٤.

أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مفتوح اعتماده الأول على الخارج فاقد ابسط مقومات الاعتماد على الداخل أو الاستمرارية الذاتية وهذه إحدى عوامل ضعفه^١.

ولابد من الانطلاق من إشكالية مهمة في أن الأزمة الشاملة للاقتصاد العراقي تؤكد ضرورة اعتماد رؤية جديدة للإصلاح تعيد هيكلية الاقتصاد الريعي، وليس السياسات المسكنة التي تعالج القضايا الجزئية فقط بل لابد من إصلاح حقيقي، كما يجب أن يشمل الإصلاح إعادة الدور والتشجيع على القطاع الخاص وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يعزز تنوعه وإيجاد فرص عمل، وتأمين توزيع أكثر عدل للدخل، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرر وهي الطبقة الوسطى والفقيرة المهمشة^٢.

٣- العامل الخارجي:

أ- التدخل الأمريكي

كانت حرب العراق عام ٢٠٠٣ واحدة من أكثر الحروب إثارة للجدل التي خاضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فترة ما بعد عام ١٩٤٥ ويمكن القول إنها الأكثر راديكالية، ولدت الحملة إلى الحرب مستويات غير مسبقة من الاحتجاج العام وتسببت في انقسامات دبلوماسية وسياسية بالغة بين الدول. وسواءً كان غزو العراق عام ٢٠٠٣ استراتيجياً أو إنسانياً، فقد أصبحت مشاركة الولايات المتحدة في بناء العراق مهمة معقدة، بينما هناك اتفاق داخل المجتمع الدولي حول أهمية إعادة بناء عراق ديمقراطي، هناك العديد من وجهات النظر المتضاربة حول كيفية المضي قدماً في هذه العملية. تنطوي عملية بناء الدولة على أكثر من مجرد إنشاء مؤسسات حكومية جديدة. ولن يقاس نجاح إعادة إعمار العراق بعد الحرب بالعملية المباشرة لإرساء الديمقراطية في العراق فحسب، بل وأيضاً بقدرة الشعب العراقي على الحفاظ على الديمقراطية بمجرد مغادرة قوات التحالف. بالنسبة لبعض الأكاديميين، يعتمد إدامة عملية التحول على إنشاء قوة حفظ شرطة عراقية منفصلة، ومشاركة انتخابية عامة، وظهور المجتمع المدني. هذه التطورات وغيرها من شأنها أن تغرس في العراقيين شعوراً مشتركاً بالانتماء إلى وطنهم الذي أعيد بناؤه حديثاً. كان التحدي الفوري الذي يواجه القوات الأمريكية بعد الغزو هو إقامة شرعية للنظام العراقي الجديد أنشأت الولايات المتحدة سلطة التحالف المؤقتة التي حاولت تحقيق الاستقرار في العراق حتى يتسنى للديمقراطية أن تترسخ. من الأمور الأساسية لبقاء عراق ديمقراطي نقل السلطة والاعتراف بالسيادة بين المجموعات الاجتماعية العراقية المختلفة التي تشكل الجسم الجديد للسياسة العراقية^٣.

إن قائمة الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة كبيرة جداً بحيث كان من الضروري على الولايات المتحدة أن يكون الأداء السياسي والعسكري مختلفاً فقد اتخذت الولايات المتحدة العديد من الخيارات السيئة التي قللت من فرص الدفع بعملية التحول السياسي، فقد حدثت سلسلة هامة

^١ - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٩٩.

^٢ - كريم سالم حسين: الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، التقرير السنوي ٢٠١٨، ص ٥.

^٣ - Hafsteinn·Hafsteinnsson: State-Building in Iraq, 22-2-2020, HUMAN RIGHTS & HUMAN WELFARE, (<https://www.du.edu/korbel/hrhw/researchdigest/reconstruction/iraqstate.pdf>), p. 119.

من الأخطاء السياسية بشكل واضح قبل الاستعداد للحرب نفسها. أدى عدم مكافحة التمرد من قبل القوات الأمريكية، والفشل في إقامة تسوية سياسية قبل الغزو، وخيارات سياسية أخرى إلى صعوبات كبيرة أثناء الاحتلال نفسه وكان يمكن لبعض القرارات المختلفة الصائبة ان تجنب العراق كثير النزاعات على الأقل – التي من شأنها أن تقلل من احتمالية اعمال التمرد والشغب- لكن العديد من القرارات المتسارعة وغير المدروسة الأمريكية في عراق ما بعد التحول، ولا سيما التي تخص نشر عدد قليل جدًا من القوات ، وعدم وجود تخطيط سياسي وعسكري شامل للاحتلال وما بعد الاحتلال، في ١٥ مايو ٢٠٠٣، تم اسناد مهمه الإدارة المدنية للاحتلال إلى الدبلوماسي السابق بول بريمر وبعد وصوله إلى بغداد لرئاسة سلطة الائتلاف المؤقتة، أصدر بريمر قرارة الأول بطرد أعضاء حزب البعث من جميع المناصب الحكومية باستثناء المناصب الحكومية الصغيرة. القرار الثاني حل الجيش العراقي بكافة تشكيلاته بحجة ولائه للنظام السابق ونتيجة هذين القرارين، كان مستقبل عملية البناء في العراق محكوماً عليها بالفشل وأصبح احتمال نشوب حرب أهلية طائفية لا مفر منه تقريباً. ولم تقتصر الأوامر على إزالة المؤسستين الرئيسيتين للسلطة في البلاد، بل وضعت أيضاً ٥٠.٠٠٠ موظف مدني وربع مليون جندي عاطلين عن العمل، وكثير منهم حصلوا على أسلحة. بعبارة أخرى، أدت قرارات بريمر إلى الاستياء والفوضى والعنف وعمليات تمرد ونهب وانفلات أمني واسع. فقد أرسل الرئيس جورج دبليو بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد قوة غزو صغيرة إلى العراق ما يكفي من القوات لسحق الجيش العراقي وإزاحة صدام من السلطة ولكنها قليلة لاستعادة الاستقرار بعد سقوطه والتمهيد لعملية التحول السياسي ومع القرارات التي اتخذها الحاكم العسكري تركت الدولة بدون جيش أو حكومة، جعلت المهمة مستحيلة حيث شهد العراق عقب غزو الولايات المتحدة حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية وغابت سيادة القانون جراء سماح القوات الأمريكية لحالات السلب والنهب لمؤسسات الدولة.^١

كما لازم هذا جهل أمريكا في المعلومات عن العراق فقد حافظ نظام صدام حسين لفترة طويلة على رقابة مشددة للمعلومات المتعلقة بالبلد خاصة، وحظر تدفق المعلومات التي تنتج عادة اثناء تنقل الدبلوماسيين والصحفيين ورجال الأعمال من وإلى البلاد^٢

وهناك أخطاء ارتكبتها الولايات المتحدة في فترة الاستعداد للحرب وما بعد الحرب ساهمت بدورها في خلق معوقات لعملية التحول وبناء الدولة في العراق، اما أخطاء ما قبل الحرب في فيمكن تحديدها في (الافتقار إلى التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب، العدد غير الكاف من القوات، جيش غير موجه لمكافحة التمرد، دبلوماسية ضعيفة ولذلك سأتناول بالحديث هذه الأخطاء.

١. **غياب التخطيط لما بعد الحرب**، لم تقدم القيادة العسكرية والمدنية الأمريكية خطة شاملة لعراق ما بعد الحرب، وإنما ظهرت مسودات عبارة عن خطط وتنبؤات مختلفة من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية CIA والمشاة البحرية التي لم تندمج في خطة أمريكية موحدة رسمية شاملة، إن الافتقار إلى تخطيط على الصعيد السياسي كان واضحاً فقد وضع كبار مقرري السياسات افتراضات متفائلة بشأن عراق ما بعد صدام، مما حال دون

^١ - راشد سامح: العراق المحتل.. تفويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٤، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

^٢ - علي عبد الأمير علاوي: احتلال العراق ربح حرب، وخسارة سلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

التخطيط لحالات الطوارئ الأكثر تشاؤماً ولم يتضح من البداية كيف تعترم الولايات المتحدة أن تحكم عراق ما بعد التحول. فقد أنشئ مكتب إعادة البناء والمساعدة الإنسانية لاحقاً لملء هذا الفراغ. ومع ذلك، فقد تم تجميع ORHA¹ معاً في يناير ٢٠٠٣ فقط إنما التخطيط للحرب استمر لأكثر من عام. كما إن منظمة إعادة الإعمار والتنمية في العراق كان لديها القليل من الموارد، وتفقر للتوجه المركزي، ولا يوجد تنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى^٢. ولعل الأمر الأكثر أهمية واللافت للنظر هو أن الولايات المتحدة لم تتخذ قرارات واضحة بشأن مستقبل العراق السياسي باستثناء الرغبة الغامضة في رؤية العراق يتحول إلى ديمقراطية. وعلى هذا فإن الولايات المتحدة لم تنخرط في جهود مماثلة "لعملية بون"، التي مهدت الطريق أمام حكومة أفغانستان في المستقبل قبل سقوط طالبان وساعدت في الحد من الاقتتال الداخلي والتمرد عند احتلال القوات الأمريكية لأفغانستان.

بالإضافة إلى عدم وجود الكفاءات الفردية والافتراضات المتفائلة على نحو غير مبرر حول عراق ما بعد صدام فقد حدث نقص في التخطيط لثلاث أسباب: الأول وفي المقام الأول من الأهمية، كان التخطيط ينطوي على مخاطر حدوث تعقيدات سياسية. وقد لا يدعم الحلفاء الرئيسيون مثل الكويت والمملكة العربية السعودية الجهود الرامية إلى تمكين السكان الشيعة في العراق من خلال الانتخابات الديمقراطية^٣. وثانياً، اعتقد بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية أن الافتقار إلى التخطيط يعني أن مجتمع المنفى-نخبة المنفى-الأفضل تنظيمياً سوف يتمتع بميزة على منافسين الداخل المحتملين. ثالثاً، انقسم المسؤولون في الإدارة الأمريكية حول ما يجب فعله بالعراق بعد الحرب. وقد اتفق كبار المسؤولين في الغالب على الحاجة إلى القضاء على نظام صدام، ولكن كان هناك خلاف حول نوع النظام الذي ينبغي أن يأتي بعد ذلك وعلى الدور الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تلعبه في التوسط في إحداث أي تغييرات^٤.

٢. **عدم تواجد عدد كاف من القوات**، وكان من أكثر قرارات إدارة بوش انتقاداً هو استخدام قوة غزو كان حجمها الإجمالي في العراق أقل من مائة وخمسة وثمانين ألف جندي في مايو/أيار، ثم سرعان ما انخفض إلى حوالي ثلاثين ألف جندي في الأشهر التي تلت ذلك^٥. برر وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد حد الحجم من القوة لعدة أسباب. أولاً كان يعتقد أن قوة صغيرة نسبياً قد تتمكن بسهولة من إرباك وإسقاط نظام صدام حسين وثانياً، لم يعتقد أن الفوضى ستنشأ وأن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تولي المسؤولية عن النظام العام. وكان هناك على وجه الخصوص افتراض بين مسؤولي الإدارة الأمريكية مفاده أن العراقيين سوف يرون أنفسهم وقد تحرروا، وبالتالي فإن مقاومة الاحتلال سوف تكون ضئيلة للغاية غالباً ما تقدر تقديرات القوات التي تكفي لمهمه احتلال العراق إلى الحاجة إلى ما يقرب من نصف مليون جندي، على عكس ماتني ألف جندي أمريكي قاموا بالفعل بغزو العراق على سبيل المثال تشير دراسة بناء دولة

^١ (مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية)

^٢ Chandrasekhar: *Imperial Life*, New York, 2006, P. 37–42.

^٣ Gregory Hooker: *Shaping the Plan for Operation Iraqi Freedom*, Washington Institute for Near East Policy, 2005, p10-12.

^٤ Edward Luce: *Lunch with the FT: John Bolton*, Financial Times, 19 October 2007, <https://www.ft.com/content/7a2140c6-7b7c-11dc-8c53-0000779fd2ac>, 1/7/2020.

^٥ Brookings Institution: "Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq 2005.

مؤسسة راند والعديد من الأعمال الأكاديمية إلى متطلب نموذجي من مسؤول أممي واحد لكل خمسمائة شخص من السكان في العراق، الرقم الذي سيكون حوالي خمسمائة ألف أسهم نقص عدد القوات الكافية في مشاكل كبيرة للولايات المتحدة في العراق. وبشكل خاص، كان الافتقار إلى القوات سبباً في تفاقم فشل الدولة وجعل القضاء على حركات التمرد العنيفة أكثر صعوبة^١

٣. **الجيش غير الموجه نحو مكافحة التمرد**، بالإضافة إلى عدم نشر ما يكفي من القوات، كان الجيش الأمريكي في العراق موجهًا بشكل رئيسي باتجاه هزيمة الخصوم في الحروب التقليدية. وكان هذا ناجحًا بشكل ملحوظ. في الواقع، كانت هزيمة القوات النظامية ٢٠٠٣ بمثابة "نزهة" كما توقع بعض المحللين.^٢ لكن حتى وإن كانت القوات الأمريكية قد برعت في العمليات التقليدية، لكن قدراتها على مكافحة التمرد كانت ضعيفة.

٤. **الدبلوماسية الضعيفة**، ركز العديد من منتقدي الحرب على فشل إدارة بوش في تأمين شرعية من خلال قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يصرح للغزو على وجه التحديد. ومن خلال ذلك حرمت الولايات المتحدة نفسها من قوات وخبرات حلفائها، فضلاً عن أموال إضافية لعملية إعادة البناء. كما رفضت الولايات المتحدة تسليم السلطة السياسية إلى الأمم المتحدة بعد بدء الاحتلال. هذا بدوره حرم الولايات المتحدة من الخبرة المحتملة وزاد أيضاً من التصورات والحجج بأن الولايات المتحدة كانت محتلة لا محررة.^٤

بالإضافة إلى عدم إرساء أسس احتلال ناجح قبل بدء الحرب، اتخذت الولايات المتحدة، بمجرد وصولها إلى السلطة في العراق، عددًا من الخيارات السياسية التي انتقدها الكثيرون في وقت لاحق على أنها عززت التمرد وشكلت عوائق لعملية التحول السياسي وبناء الدولة وهي تشمل (حل الجيش العراقي، اجتثاث أعضاء حزب البعث من الحكومة العراقية، الفشل في وقف عملية السلب والنهب للمؤسسات، تذبذب القرارات بشأن الوضع السياسي في العراق، التحرك البطيء في إعادة الاعمار)

١. حل الجيش العراقي. كان حل الجيش العراقي وأجهزة المخابرات من أكثر القرارات الأمريكية انتقادات تاركاً الحكومة العراقية الجديدة دون القدرة على استعادة النظام العام أو الحفاظ عليه. حيث رأى الحاكم العسكري بول بريمر Paul Bremer حل الجيش كوسيلة ليثبت للعراقيين، ولا سيما الشيعة والأكراد، أن نظام صدام قد ذهب إلى الأبد. تسبب قرار حل الجيش العراقي إلى حالة من السخط العام لدى الضباط الذي قام كثير منهم بتقديم الدعم إلى التمرد الذي نشأ بالبلاد، كانت الصدمة شديدة بشكل خاص للعديد من النخب السنية الذين كانوا في مناصب قيادية في الجيش وأجهزة الأمن^٥ فقد لعب الجيش العراقي دوراً كبيراً في

¹ James Dobbins, Seth G. Jones, Keith Crane, and Beth Cole DeGrasse: *The Beginner's Guide to Nation-Building* (Santa Monica, CA: RAND, 2007), P. 26.

² Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*, 2005, P. 289.

³ Ken Adelman: *Cakewalk in Iraq*, Washington Post, 13 February 2002.

<https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2002/02/13/cakewalk-in-iraq/cf09301c-c6e4-4f2e-8268-7c93017f5e93/>

⁴ Diamond Larry: *Squandered Victory*, U.S.A, 2006, P. 291.

⁵ Allawi Ali: *The Occupation of Iraq.. Winning the War, Losing the Peace*, Yale University Press, U.S.A, P. 155–58 .

صناعه تاريخ العراق الحديث ورمزاً وطنياً يحظى باحترام واسع في العراق وكان حلة بمثابة ضربة للفخر الوطني كما ان حل الجيش العراقي كجزء من استراتيجية بناء الدولة بعد صدام لم يخلق فراغاً أمنياً فحسب ، بل خلق أيضاً عدداً كبيراً من الأفراد المحرومين والعاطلين عن العمل وكان من الممكن بدل هذا القرار الذي أدى إلى نتائج وخيمه استخدامه لتوفير الامن المحلي والتصدي للمتمردين من الأجهزة الأخرى الموالية لحكومة صدام حسين ولعل الأهم من ذلك ان الاحتفاظ بالجيش كان من شأنه أن يرسل للسنة رسالة مفادها ان نفوذهم مازال قائماً في المؤسسة العسكرية ومرحباً بهم في الحكومة الجديدة .

ب- اجتثاث البعث، لقد استخدم صدام حسين حزب البعث لقيادة أجهزة الدولة في العراق وبعد ٢٠٠٣ حظرت السلطات الأمريكية حزب البعث تماماً، وربما فقد ثلاثون ألف بعثي وظائفهم في الحكومة العراقية الجديدة.^١ وكما هو الحال مع حل الجيش العراقي كان جزء من هدف اجتثاث البعث هو إرسال إشارة للعراقيين بأن النظام القديم قد انتهى. لكن العواقب كبيرة بعد فقدان الوظائف واستهداف البعثيين السابقين مما زاد من دعم التمرد والعصيان بين النخب وتفاقم مشاكل فشل الدولة الجديدة فقد كان العديد من كبار التكنوقراطيين العراقيين من أعضاء حزب البعث وعزل العديد منهم أدى إلى شل الكثير من الخدمات الحكومية^٢ وتم توظيف أشخاص جدد لملء مناصبهم. بعملية توظيف غير شفافة و على أسس طائفية استناداً إلى الروابط السياسية. صور السنة مراراً وتكراراً عملية اجتثاث البعث على أنها " نفي للسنة"، وقد أصبح أداة طائفية تستخدم لمنع السنة من المشاركة في الحياة العامة

ت- الفشل في وقف النهب، بعد هزيمة القوات الأمريكية لقوات صدام، لم يكن هناك جهد يذكر لوقف عمليات النهب التي تلت ذلك مما أدى إلى تراجع شديد في إعادة الإعمار والجهود المبذولة لإدارة العراق. تمت سرقة وبيع الكثير من البنية التحتية العراقية وبيعها في السوق السوداء.^٣ بالإضافة إلى التراجع عن إعادة الإعمار، فإن النهب مكن أيضاً الميليشيات المحلية. عند سقوط النظام من أطنان الأسلحة المنهوبة، مما حوّل العراق إلى مجتمع مسلح ومع عمليات النهب والفوضى على نطاق واسع، أدى إلى تدمير العديد من المؤسسات العامة العراقية الأساسية مثل وزارات الدولة والمستشفيات ومراكز الشرطة والجامعات. كانت النتيجة، بحسب عالم السياسة جون مولر، هي خلق "دولة فاشلة فورية"^٤

ث- تباين القرارات بشأن الوضع السياسي في العراق، قد ضاعفت الولايات المتحدة من مشاكلها بالتخطيط من خلال تغيير نهجها بشأن نقل السيادة العراقية وغيرها من القضايا الرئيسية بطريقة متخبطة. في الواقع، ساهم هذا التذبذب في العديد من المشاكل المذكورة أعلاه. كانت خطة ORHA الأولية هي نقل السيادة بسرعة إلى القادة العراقيين الذين كانوا يأملون في تمثيل المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي. لكن القرار المفاجئ الذي أصدرته سلطة التحالف المؤقتة بتأجيل الانتخابات ونقل السيادة، ألقى بهذا النهج في حالة من الفوضى. قرر بريمر

1 Malkasian Carter: The Role of Perceptions and Political Reform in Counterinsurgency, 2006, P. 372.

2 Lee H. Hamilton and James Baker: The Iraq Study Group Report, 2006, P. 21.

3 Allawi Ali: The previous reference : P. 116.

4 Mueller, John: the Iraq syndrome, Foreign Affairs, Vol 84, N (6), 2005, P. 44-54.

تأجيل الانتخابات جزئياً لأنه كان يخشى أن تؤدي الانتخابات الشعبية إلى صعود النخب الذين لم يدعموا حقوق الانسان والمرأة وأيضاً لا يؤيدون القيم الليبرالية. ووصف أحد مسؤولي قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة بأنه "الصق الريش معاً، على أمل أن يكون بطة". أدى عدم تركيز القيادة الامريكية في التخطيط لما قبل وبعد عملية التدخل في العراق والتخطيط بصورة اكثر واقعيه إلى إخفاقات واضحة في الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع العراق ما بعد التحول وحتى الوقت الحالي لم يتضح للولايات المتحدة استراتيجية للتعامل مع عملية التحول السياسي في العراق من خطط وإجراءات متسقة، لم تحدد الولايات المتحدة أبداً أهدافاً استراتيجية كبيرة قابلة للتطبيق، أو بذلت جهوداً فعالة لإنشاء عراق مستقر بعد الإطاحة بنظام صدام أو أظهرت للشعب العراقي أن وجودها يخدم بالفعل مصالحهم، في الجولة الأولى غزت الولايات المتحدة العراق وحقت انتصار عسكرياً سريعاً لكن دون خطة لما سيحدث بمجرد إزاحة صدام. نتج عنه تفكيك القوات العسكرية العراقية المشلولة، وصراع طائفي عميق وانقسامات عرقية، وتمكين للمتطرفين في عام ٢٠٠٤، وخلق حرب جديدة

وفي الجولة الثانية في عام ٢٠١٠، انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من محاربة المتطرفين في العراق على الرغم من أنها هزمت المتطرفين في غرب العراق بمساعدة زيادة هائلة من القوات البرية الأمريكية ومساعدة القوات الشعبية السنية العراقية، لكنها فشلت في تشكيل حكومة فعالة واقتصاد عراقي مستقر. تخلت الولايات المتحدة فعلياً عن جهود بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٩ وسحبت قواتها القتالية في نهاية عام ٢٠١١ -مما خلق فراغاً في السلطة فتح العراق أمام داعش -طوال الوقت، لم تكن الولايات المتحدة قادراً على اتخاذ قرار بشأن أي استراتيجية نشطة لتحقيق الاستقرار في العراق.^٢

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تضع أي خطة ذات مغزى للتعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية في العراق، في حين تمكنت الولايات المتحدة من إعادة بناء القوات العسكرية الرسمية للعراق جزئياً، فقد شهدت أيضاً قيام إيران بإنشاء قوات تعبئة شعبية قوية مرتبطة بالتأثير الإيراني. فشلت الولايات المتحدة في نهاية المطاف في ضمان أن يرى معظم العراقيين الدور الحاسم الذي لعبه المستشارون الأمريكيون والقوات الجوية في هزيمة داعش، أو بذل أي جهود واضحة لإصلاح حكومة عراقية فاشلة أو تعزيز الاقتصاد العراقي، أو لضمان أن المناطق المأهولة بالسكان قد تحطمت سيتم إعادة بناء القتال أو الحصول على مساعدات فعالة فشلت الولايات المتحدة في الحفاظ على القدرات الحالية لمؤسسات الدولة العراقية ، وواجهت معوقات كبيرة في إعادة بناء مؤسسات الدولة التي تأكلت أو انهارت نتيجة للحرب وما تلاها من نزاع وتمرد.

¹ Chandrasekaran Rajiv: Imperial Life in the Emerald City, New York, 2006, P. 186.

2- Anthony H. Cordesman: America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf January 2, 2020, CSIS, <https://www.csis.org/analysis/americas-failed-strategy-middle-east-losing-iraq-and-gulf>

ب- الدور الإيراني :

بعد التدخل الأمريكي وإسقاط الولايات المتحدة لنظام صدام حسين لم يعط الكثيرون من الباحثين إيران حجمها الحقيقي والدور الذي يمكن أن تلعبه في عراق ما بعد التحول، فانصرفت الأعين عن الدور الإيراني والتركيز على الدور الأمريكي كقوة احتلال مباشر ولكونه الأقوى عسكرياً على الأرض. وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق وما سببه من فراغ أمني وصاحبه من تداعيات استغلت إيران هذا الوضع ولم تستمر طويلاً بلعب دور المتفرج على التوازنات والتحالفات داخل الحكومة الناشئة وإنما مارست دوراً مؤثراً في صياغة هذه التوازنات ومدت نفوذها بقوة في العراق حتى أصبحت هي اللاعب الأبرز على الساحة العراقية، ربما أحياناً أكثر من الدور الأمريكي ذاته، إن التدخل الأمريكي لم يؤدي إلى إسقاط نظام صدام حسين فقط، بل أدى إلى إسقاط الدولة العراقية بأكملها وإزاله مؤسسات الحكم فيها بشكل كامل تقريباً، وبالأخص المؤسسة العسكرية العراقية، وحلت سلطات الاحتلال محل تلك المؤسسات لإدارة البلاد. أعطى هذا الانهيار المؤسسي في العراق الفرصة لطرف قوي لا يُستهان به مثل إيران في التدخل ومحاولة التأثير في عملية إعادة البناء المؤسسي بحيث تضمن على أقل تقدير عدم مجيء نظام حكم معادي إذا لم تستطع إيجاد حكم موالي على الأقل. حاولت إيران التأثير على عملية التحول السياسي من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية والكرديّة لإنشاء دولة يهيمن عليها الشيعة والأحزاب الموالية لها وقابلة للتأثير الإيراني. من خلال تمويل مرشحيها المفضلين وتقديم المشورة لهم، وكذلك العمل على تشجيع حلفائها بالترشح في قائمة موحدة للحفاظ على قوتها من الانقسام ولضمان أن مصالحها مضمونة بغض النظر عن من يخرج من القمة فقد شجعت أقرب حلفائها -المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر وحزب الدعوة الإسلامية على المشاركة في السياسة والمساعدة في تشكيل المؤسسات العراقية الناشئة. إن الدعم الإيراني الذي تقدمه للقوائم السياسية العراقية لا ينبع فقط من التقارب الأيديولوجي المشترك والتضامن الموثوق والمعارضة المشتركة السابقة لنظام صدام حسين ولكن أيضاً من الاعتراف بأن هذه الجماعات الإسلامية تقدم لإيران نتائج محتملة أفضل من التي قدمها التيار القومي العلماني. حيث صدرت نفسها طهران بنجاح على أنها الحامي للشيعة والداعم لهم في العراق من خلال دعم الجماعات المسلحة الشيعية، التي بدأ بعضها بالمشاركة في السياسة العراقية. كما أصبحت بعض الجماعات -مثل حركة حزب الله النجباء وكتائب الإمام علي وعصائب أهل الحق -مفيدة أيضاً في جهود إيران لإنقاذ بشار الأسد في سوريا في أواخر عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في العراق. حين اقتحم أعضاء الجماعات المسلحة والشركات التابعة لإيران المحيط الخارجي للسفارة الأمريكية في بغداد، وردت الولايات المتحدة الأمريكية في اغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني وزعيم قوات الحشد العراقي أبو مهدي المهندس في غارة بطائرة بدون طيار. اتبع النظام الإيراني ثلاث سبل لمد نفوذه في الداخل السياسي العراقي

١. تعزيز نفوذه الديني والترويج لفكرة ولاية الفقيه.
٢. تدخلها في جميع النزاعات والتحالفات السياسية العراقية.
٣. دعم الميليشيات العنيفة الموالية لها لتكون وسيلة ضغط على الجهات الفاعلة السياسية.^١

وتأسيسا على ذلك قد استخدمت إيران الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها مع العراق، والعلاقات طويلة الأمد مع النخب السياسية الجديدة، والجماعات المسلحة، والعلاقة الاقتصادية المزدهرة لإضعاف الحكومة المركزية، وتوسيع نفوذها، وترسيخ نفسها كوسيط رئيسي للسلطة في العراق والقادر على التأثير على جميع الأطراف^٢ ودخلت العراق بكامل ثقلها الاستخباراتي والاقتصادي والعسكري لكي تهيمن على جميع مفاصل الحياة والعملية السياسية في العراق والتأثير في تشكيل العملية السياسية من خلال الأحزاب الموالية لها والعمل على تكريس الفكر الطائفي وتبديل الهوية القومية الوطنية بهوية طائفية عرقية مذهبية والحيلولة دون بناء عراق قوي يشكل تهديد عسكري سياسي لها مستقبلا.^٣

ج- الدور التركي:

لم تختلف تركيا عن إيران، الطامعة في توسيع نفوذها السياسي والأمني داخل العراق لتحقيق اهداف تتعلق بتضييق الخناق على المتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستاني داخل العراق الممتدين من داخل تركيا كما تخشى من تلك الجماعات الكردية العراقية انها قد تمرر الأسلحة أو الدعم لأكراد تركيا فمنذ ان تحصل الكرد على استقلال ذاتي في العراق وتجسيد هويتهم الثقافية والقيام بإنشاء حكومة وبرلمان ومليشيات عسكرية تحت مسمى –البيشمركة- في وضع أشبه بالدولة المستقلة الذي بدوره شكل حافز لأكراد تركيا –حزب العمال الكردستاني- لمواصلة الصراع ضد الجيش التركي الذي يكلف ميزانية الحكومة التركية ما يقارب ٨ مليار دولار سنويا مع الخسائر البشرية ومن هذا المنطلق تعتبر تركيا العراق منطقة نفوذ وعمقاً استراتيجياً.^٤

١ علي رضا نادر: الدور الذي تضطلع بها إيران في العراق، مؤسسة راند،

https://www.google.com.eg/url?esrc=s&q=&rct=j&sa=U&url=https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151z1.arabic.pdf&ved=2ahUKEwjCzP7FnuXqAhWq6uAKHR-ADTkQFjAAegQIChAB&usg=AOvVaw0PpPzYZf06Hzng3wO_26tV، ص ٣، ٢٠١٥،

١

2 <http://iranprimer.usip.org/> Robin Wright (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2010),

٣ مصطفى صلاح: هل ستفوض الصين وروسيا وأوروبا استراتيجية الولايات المتحدة اتجاه إيران؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلاً عن: <http://www.acrseg.org/4085>، الأحد ٥ أغسطس ٢٠١٨.

٤ احمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبدالجليل، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٧٤.

وجاء التعبير العلني والأكثر وضوحاً لهذا القلق من رئيس الوزراء التركي السابق بولنت اجاويد Bulent Ecevit، الذي دافع عن تدخل عسكري تركي في شمال العراق بأنه ليس فقط لدعم التركمان هناك ولكن أيضاً لمنع ما تراه تركيا تطورات كردية خطيرة. مشيراً إلى أن الأكراد في العراق ينظمون أنفسهم سياسياً، كما جادل بأنهم يسعون إلى إنشاء حزب سياسي قوي يضمهم جميعاً كما، سوف يسألون لماذا يجب أن نعيش في منطقتين مختلفتين. بعد التطور السياسي سيطلبون من تركيا التخلي عن الأراضي ويمكننا في ضوء ذلك تلخيص اهداف تركيا اتجاه الجماعات الكردية بعاملين محددتين وأساسيين.

الأول يتلخص في حرمان أي جماعة متمردة تركية من الأكراد، مثل حزب العمال الكردستاني، من الملاذ الآمن في شمال العراق. وثانياً، الأمر الأكثر أهمية هو الحد من تأثير العدوى على أكراد تركيا، والذي قد ينشأ عن الأنشطة السياسية التي يقوم بها أكراد العراق وهذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية للأكراد العراقيين، سواء كان إنشاء كيان مستقل في شمال العراق أو الاستقلال الصريح¹

ان الدور التركي في العراق لم ينحصر على مستوى المسألة الكردية فقط بل امتد ليشمل دعم وتمويل تركيا أحزاباً مشاركة بالعملية السياسية تعلن ولاءها الكامل إلى تركيا منها الجبهة التركمانية التي تمثل التركمان العراقيين التي اتخذت انقره عاصمه لقرارها السياسي لاعتبارات قومية، تحاول تركيا توطيد نفوذها في العراق من خلال ملفات عدة منها محاربة الأكراد الذين تصنفهم منظمة إرهابية ومن خلال التدخل لحماية التركمان الأقلية التركية في العراق وملف المياه العالق بين تركيا والعراق.

وفي ضوء ما سبق، فقد أصبح العراق ساحة معركة للنزاعات الإقليمية على السلطة، وهذا ما انعكس على سياسته الداخلية إذ تمتلك الدول المجاورة علاقات قوية مع الفصائل داخل العملية السياسية العراقية، بما في ذلك العديد من الميليشيات الخارجة عن سيطرة القوات المسلحة العراقية ومراقبتها، مما يبقي على الانقسامات السياسية في البلاد وعلى ضعف الحكومة وستتطلب معالجة الهشاشة والصراع في العراق وإقامة التعاون بين السلطات داخل وخارج حدوده.

¹ Henri J. Barkey: Turkey and Iraq The Perils (and Prospects) of Proximity, United States Institute of Peace, 2006, p. 6.

رابعاً: التحديات والفرص المتاحة لعملية بناء الدولة في العراق:

بعد الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة مع حلفائها في عام ٢٠٠٣، دخل العراق في عملية سياسية تهدف إلى إصلاح مؤسسات الدولة العراقية وبناء مؤسسات ديمقراطية. وطوال هذه العملية، كانت القواعد الأساسية السياسية والبنوية تواجه الكثير من المخاطر، بسبب تشابك العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على وحدة واستقرار أراضي الدولة وهويتها الوطنية، وسلطتها السياسية، وشرعيتها القانونية، والقواعد التي تحكم الوصول إلى الموارد الطبيعية وتوزيعها، وسيتم تناول عن التحديات التي واكبت عملية بناء الدولة فيما يلي:

١. لم تشهد المرحلة الانتقالية في العراق نوعاً من أنواع المفاوضات الشاملة والمؤسسات الانتقالية التي يمكن أن تساهم في اتجاه صانعي القرار العراقي إلى توفير الضمانات والإجراءات الخاصة بالوصول إلى توافقات داخلية بشأن قضايا مثل إدارة المرحلة الانتقالية والقانون الانتخابي والمبادئ الدستورية، وبناء عليه كشفت الدراسة أن كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية قد تمت دون تحقيق الحد الأدنى من المشاورات أو التوافقات مع الجماعات الأخرى والأحزاب السياسية؛ حيث تم توجيه مسارات العملية الانتقالية من خلال السلطة الانتقالية التي كانت تتمثل في مجلس الحكم الانتقالي في ظل الوجود العسكري الأمريكي.

٢. كان هناك افتراض سائد في تلك المرحلة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مفاده أن المجموعة التي كانت توجه العملية الانتقالية قد كانت كافية لتحقيق الخطوات الأولية لعملية التحول السياسي من توجيه الدولة إلى إجراء الانتخابات وإقرار الدستور ومحاولة إقناع المعارضة بالانضمام إلى العملية السياسية. ومع ذلك، حتى أكتوبر ٢٠٠٥، ثبت أن هذا الافتراض غير دقيق، وهوما ظهر جلياً في عدم التوصل إلى توافق على تقاسم السلطة الاقتصادية والسياسية داخل الدولة.

٣. كما أثبتت الدراسة أن في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية كانت متاحة لديها سلسلة من البدائل التي كان من الممكن استثمارها، بداية من المحادثات بين النخب التي تمت مباشرة بعد عام ٢٠٠٣، والتي كانت من الممكن أن تفرز حكومة مؤقتة بدلاً من تعيين مجلس الحكم الانتقالي من قبل سلطة التحالف المؤقتة؛ بالإضافة إلى أنه كان من الممكن عقد مناقشات واسعة النطاق حول إطار مؤقت يؤدي إلى انتخابات واعتماد دستور جديد، بدلاً من صياغة القانون الانتقالي الذي تم في اطر ضيقة من قبل النخب الحاكمة. إلى جانب ذلك، فإن القانون الانتخابي الذي تم إقراره قد سمح للأحزاب الكبيرة بالسيطرة على العملية الانتخابية برمتها، بدلاً من شموليتها بالسماح للأحزاب الصغيرة والمستقلين بمنحهم فرصة المنافسة الانتخابية. وأخيراً، لم تشمل مرحلة الإعداد للدستور الحد الأدنى من التوافقات مع بعض النخب السنية والشيعة المعارضة التي بقيت خارج سياق العملية الانتقالية حتى بعد إقرار الدستور.

٤. قد جادلت الدراسة، بأن الطريقة التي يتم بها إدارة مراحل العملية الانتقالية، قد تؤثر على استعداد الجهات الفاعلة للمشاركة في العملية ودعم نتائجها. كما أن المشاورات والتوافقات في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية قد تخلق فرصاً لتقديم ضمانات من أجل استمرار وشمولها على مختلف القوى السياسية العراقية. وعلى الرغم من أن العملية الانتقالية كانت تشتمل على عدد محدود من النخب الفاعلة والتي من شأنها أن تسبب عوامل معوقة لكل مرحلة من مراحل الخروج عن مسار إدارة العملية الانتقالية أو البقاء في حالة ركود، إلا أن هذه النخب كان لديها كان لديها فرصة أكبر في انتهاج سياسة توافقية يمكن أن تساهم في إيجاد صيغة توافقية لعملية البناء المؤسسي مدعومة من مختلف القوى السياسية العراقية.

٥. حاولت الدراسة الإشارة إلى مخاطر عملية التحول السياسي من أعلى إلى أسفل. وإن قرار الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة صغيرة من النخب العراقية المضي قدماً بتشكيل هيكل العملية الانتقالية والقانون الانتخابي ووضع الدستور لم يستوف مثل هذه الشروط التي تم ذكرها سابقاً وبالتالي فشل في مراعاة مطالب القوى السياسية العراقية الأخرى وتقديم الضمانات التي تحقق مصالحهم. تأسيساً على ذلك، انتقلت العملية الانتقالية من مرحلة إلى أخرى دون تسوية للمشكلة الرئيسية المتمثل في وجود توافق داخلي وإطار شامل يتضمن جميع القوى السياسية العراقية وهو ما ساهم في تصاعد التحديات تجاه إعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق.

وبناء على ما تناولته محاور هذه الدراسة، التي حاولنا فيها تناول جميع معوقات بناء الدولة والتحول السياسي في العراق التي يمكن أن نصنفها إلى قسمين من العوامل: أولاً، العوامل الداخلية والتي ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي وشكل نظام الحكم والنخب المسيطرة على مقاليد المراحل الانتقالية. ثانياً، العوامل الخارجية والتي تتعلق بالبيئة الإقليمية، وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية على طبيعة الدولة وتماسك مؤسساتها.

الخاتمة :

لم يتوقف تأثير سقوط نظام صدام حسين في العراق على تغيرات في مجال بعينه بقدر ما تطرقت إلى كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمع التغيير الذي طرأ على البنية الدستورية بالعراق، تغيرت ديناميات العمل التشريعي والقضائي وكذا الحال بالنسبة للمؤسسة التنفيذية، وهوما تأثر بعدد من العوامل في مقدمتها وجود الاحتلال الأمريكي الذي ظل يمثل الفاعل الرئيس ومصدر الإرادة الأهم في كافة التفاعلات السياسية منذ 2003. كما كان ضعف الوعي الذي عانت منه النخبة السياسية دورا في إضعاف العملية السياسية وتخبطها وهوما يرجع إلى حادثة عهدها بالعمل السياسي نتيجة لحالة الانغلاق الذي اتسمت به البيئة السياسية في العراق وسيادة نمط "النخبة المغلقة" على المجتمع العراقي بشكل عام، وقد انعكس ذلك على غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى للنخبة العراقية بشكل عام.

الثقافة السياسية هي الأخرى كانت في مقدمة الميادين التي طرأ عليها التغيير في العراق بشكل واضح، فقد ارتبط ذلك بعوامل ضعف في مكونات العملية السياسية، بالإضافة إلى العوامل الإقليمية المتمثلة في تدخل بعض القوى الإقليمية لمساندة تيارات سياسية بعينها ما كان لها دور في إنتاج بيئة رخوة تضمنت حاضنة خطيرة لظهور التنظيمات المتطرفة، تفاعلت مع فشل النظام السياسي في القيام بوظائفه الاستخراجية والتوزيعية والسياسية... إلخ. وقد أسفرت تلك البيئة ثقافة سياسية سلبية عبرت عنها الممارسات السياسية لكافة القطاعات المؤثرة في العملية السياسية بداية من النخبة الحاكمة، ورجال البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بل والمواطنون أنفسهم.

وما هو ملاحظ أيضاً في أن السياسات التي اتبعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة، في ظل عدم وجود قدر متميز من الوعي الجمعي للعراقيين بين الدولة والسلطة السياسية، وامتداد سخطهم فاقمت مشاعر القلق والتوجس والخوف من الآخر، على مستوى الفرد وعلى مستوى المجموع الاتني، وأضررت بالنسيج الاجتماعي، وقادت المجتمع العراقي إلى الانتقال من الرؤى الكبرى المتمثلة أساساً في الدولة، إلى أطر اجتماعية ضيقة تمثلت في العرق والطائفة والدين؛ إذ انكفأت الاتنيات على ذاتها وسيلة للدفاع الذاتي، وقد تسبب ذلك كله في تعميق الأزمة التي قادت تداعياتها إلى انهيار قيم المجتمع، وتهديد هويته من خلال الاستنثار، والتهميش، ونقص الحريات، واستمر جدل الهوية والتناظر الاتني، وأكبر دليل عليه تنمية الأيديولوجيات الدينية، وسعيها إلى إيجاد ظهير سياسي حزبي لها، مؤسس على هوية فرعية للطائفية، تستمد نقاط قوتها من التاريخ المضطرب. وقد أدى إخفاق الأنظمة السياسية الحديثة في إقامة رابط من المواطنة القائمة على المساواة، وجرها الجيش والأجهزة الأمنية، إلى تعميق هذه الهوية المكوناتية، ثم انفجرت هذه التراكمات بمجموعها عقب التغيير العنيف في عام ٢٠٠٣، ووجد النظام السياسي الذي قام بعدها نفسه أمام مهمة إيجاد إجماع لا على النظام السياسي فحسب، بل على الدولة ذاتها أيضاً، الأمر الذي رافقته عراقيل معقدة، لم تكن النخبة السياسية العراقية أهلاً لمواجهتها، كما اتضح لاحقاً.

المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية:

- ١- أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.
- ٢- إسماعيل علي الدين نوري: العملية السياسية في العراق. مشاهد التغيير والاستمرار، مجلة المستقبل العراقي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٣- برتراند بادى: الدولة المستوردة (تغريب النظام السياسي)، ترجمة لطيف فرج، مراجعة عومرية سلطان، مدارات للأبحاث والنشر، ط ١، القاهرة-مصر، ٢٠١٧.
- ٤- حسن لطيف كاظم الزبيدي، سارة فخري الطالقاني: التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٤، إصدار ١، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٧.
- ٥- راشد سامح: العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٤، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٦- سهيلة عبد الأنيس: في معوقات التحول الديمقراطي في، العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، The International and Political، المجلة السياسية والدولية، المقال ٧، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٧.
- ٧- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة ٢٠١٥.
- ٨- عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي: سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر (البناء والعقبات)، ج ١، وكالة أنباء برائنا، ٢٠٢٠؟٦؟٢٢،
- ٩- عبد الجبار أحمد: آليات منع الحرب الأهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٤)، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٥.
- ١٠- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق الموارد التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ٢٠٠٦.

- ١١- عبد الوهاب رشيد: التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت.
- ١٢- عبد الزهرة الهنداوي: نقلاً عن موقع بغداد بوست، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٨،

<https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/141552/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1>

- ١٣- عبير سهام مهدي: رؤية مقترحة لإعادة تشكيل المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١.

١٤- علي عبد الأمير علاوي: احتلال العراق ربح حرب، وخسارة سلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.

١٥- علي رضا نادر: الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، مؤسسة راند،

https://www.google.com.eg/url?esrc=s&q=&rct=j&sa=U&url=https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151z1.arabic.pdf&ved=2ahUKEwjCzP7FnuXqAhWq6uAKHR-

٢٠١٥، ADTkQFjAAegQIChAB&usg=AOvVaw0PpPzYZf06Hzng3wO_26tV

١٦- عماد وكاع عجيل: المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في الأسباب والتحديات، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠١٦).

١٧- كريم سالم حسين: الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، التقرير السنوي ٢٠١٨.

١٨- محمد أركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط٢، بيروت- لبنان، ١٩٩٥.

١٩- مصطفى صلاح: هل ستقوض الصين وروسيا وأوروبا استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلاً عن: <http://www.acrseg.org/4085> الأحد ٥ أغسطس ٢٠١٨.

٢٠- (مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية)

٢١- نبيل كريش: دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٢- هيثم عبد الله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، التقرير السنوي، العراق، ٢٠١٨.

٢٣- صلاح عبداللطيف، التدخل الإيراني في العراق: التاريخ و الواقع و المستقبل التاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

[/https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the](https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the)

٢٤- وفاء جعفر المهداوي: المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية:

- 1- Ali Allawi: The Occupation of Iraq.. Winning the War, Losing the Peace, Yale University Press, U.S.A.
- 2- Anthony Giddens: The Nation-state and Violence,. Cambridge, Hameiri, Shahar. “Capacity and its Fallacies: International State Building as State Transformation.” Millennium 38, no. 1, 2009.
- 3- Anthony H. Cordesman: America’s Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf January 2, 2020, CSIS,
<https://www.csis.org/analysis/americas-failed-strategy-middle-east-losing-iraq-and-gulf>.
- 4- Bob Jessop: State Theory. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 1990.
- 5- Brookings Institution: “Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq 2005.
- 6- Building pluralism for a safe and stable iraq, 1/2/2017
<https://religionandsecurity.org/2017/02/01/building-pluralism-for-a-safe-and-stable-iraq>,
- 7- Carter Malkasian: The Role of Perceptions and Political Reform in Counterinsurgency, 2006.
- 8_ Donald Horowitz: Constitutional Design: Proposals Versus Processes. In The Architecture of Democracy, ed. by Andrew Reynolds, Oxford University, 2002.
- 9- Edward Luce: Lunch with the FT: John Bolton, Financial Times, 19 October 2007,
<https://www.ft.com/content/7a2140c6-7b7c-11dc-8c53-0000779fd2ac> ,
1/7/2020.

- 10- **Elaaf Rajih Hadi, RSC Research Fellow: 1 February 2017 - building pluralism for a safe and stable iraq:**
<https://religionandsecurity.org/2017/02/01/building-pluralism-for-a-safe-and-stable-iraq>.
- 11- **Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner: Saving Failed States Foreign Policy, (1992).**
- 12- **Gregory Hooker: Shaping the Plan for Operation Iraqi Freedom, Washington Institute for Near East Policy, 2005.**
- 13- **Hafsteinn Hafsteinsson: State-Building in Iraq, 22-2-2020, HUMAN RIGHTS & HUMAN WELFARE,**
(<https://www.du.edu/korbel/hrhw/researchdigest/reconstruction/iraqstate.df>).
- 14- **Henri J. Barkey: Turkey and Iraq The Perils (and Prospects) of Proximity, United States Institute of Peace, 2006.**
- 15- **James Dobbins, Seth G. Jones, Keith Crane, and Beth Cole DeGrasse: The Beginner's Guide to Nation-Building (Santa Monica, CA: RAND, 2007).**
- 16- **James Fearon, and David Laitin: Neotrusteeships and the Problem of Weak States, International Security, Vol 28, N 4, Spring 2004.**
- 17- **John Mueller: the Iraq syndrome, Foreign Affairs, Vol 84, N (6), 2005.**
- 18- **Ken Adelman: Cakewalk in Iraq, Washington Post, 13 February 2002.**
- 19- **Larry Diamond: Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq, 2005.**
- 20- **Lee H. Hamilton and James Baker: The Iraq Study Group Report, 2006.**
- 21- **Marina S. Ottaway: Rebuilding State Institutions in Collapsed States, Development and Change, Vol 33, N (5), 2002.**
- 22- **Michel-Rolph Trouillot: The Anthropology of the State in the Age of Globalization: Close Encounters of the Deceptive Kind, Current Anthropology, Vol 42, No. 1, 2001.**
- 23- **Michael Mann: Sources of Social Power. vol. 2, Cambridge University Press, 199.**

- 24- Neil Kritz: Constitution-making Process: Lessons for Iraq, director of the Rule of Law Program at the U.S. Institute of Peace, before a joint hearing of the Senate Committee on the Judiciary, Subcommittee on the Constitution, Civil Rights, and Property Rights; and the Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs. Available at <http://www.usip.org/Publications/2003/06/constitution-making-process-lessons-iraq> , 14-12-2019.
- 25- Pierre Bourdieu: Rethinking the State: The Structure and Genesis of the Bureaucratic Field. In State/ Culture: State Formation after the Cultural Turn, ed. by George Steinmetz, Cornell University Press, 1999.
- 26- Rajiv Chandrasekaran: Imperial Life in the Emerald City, New York, 2006..
- 27- Renad Mansour: The Popular Mobilisation Forces and The Balancing of Formal and Informal Power, La Middle East Blog, <http://blogs.Ise.ac.uk/mec/2018/03/15/the-popular-mobilisation-formal-and-informal-power/> , 2018.
- 28- Stephen D. Krasner: Sharing Sovereignty: New Institutes for Collapsed and Failing State, International Security, Vol 29, N 2, 2004.
- 29- Terry Lynn, and Philippe C. Schmitter: Modes of Transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europ. In Transitions to Democracy, ed. by Geoffrey Pridham, U.S.A, 1995.
- 30- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal: Understanding State-Building from a Political Economy Perspective Report for DFID's Effective and Fragile States. An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement, September-2007.
- 31- William Zartman: Putting Things Together. In Collapsed States the Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, U.S.A.

32- **Ken Adelman: Cakewalk In Iraq, February 13, 2002**

<https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2002/02/13/cakewalk-in-iraq/cf09301c-c6c4-4f2e-8268-7c93017f5e93/>

34- **Robin Wright (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2010),**

<http://iranprimer.usip.org>